

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٧٨

الأربعاء، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش . . . . . (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد  
أويارثون مارتشيسي (إسبانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٣٠ و ١١٢ من جدول الأعمال

تقرير لجنة بناء السلام (A/68/729)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/68/722)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): إنه يوم هام في  
الأمم المتحدة ونحن ننظر في التقرير المقدم من الأمانة العامة

عن عمل لجنة بناء السلام، التي تقترب من حلول الذكرى  
السنوية العاشرة لإنشائها. ويتيح التقرير فرصة لكي تسهم  
الجمعية بتقديم رؤى وأفكار جديدة ومبتكرة لتناول الخبرة التي  
اكتسبتها فيما يتعلق بعمل اللجنة حتى الآن، علاوة على تقديم  
توصيات بشأن المستقبل.

وأعطي الكلمة للممثل الدائم لكرواتيا، وهو أيضا الرئيس  
السابق للجنة بناء السلام.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1427711 (A)



أولا، لقد أكدت مشاركة اللجنة المخصصة لكل بلد خلال العام الماضي أن مهمة لجنة بناء السلام في مجالي الدعم والمساندة تتوقف أولا على مستوى الالتزام الذي أبداه المحاورون الوطنيون، فضلا عن نوعية الاستجابة الدولية لدعم ذلك الالتزام. وعليه، فإن اللجنة تدعو إلى نهج يعزز المساءلة والالتزام المتبادلين في سياق دعمها لعمليات بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وقد قدمت أمثلة في ذلك الصدد، من ليبيريا إلى بوروندي. بمزيد من التفصيل في التقرير المعروض على الجمعية.

ثانيا، تضطلع لجنة بناء السلام بمهمتها المتعلقة بتعبئة الموارد على أساس إدراك منها لأن تلك المهمة ليست آلية لجمع الأموال. وذلك بيان يستند إلى الدروس المستفادة على مدى ثماني سنوات من العمل. وعوضا عن كونها هيئة حكومية دولية، فإن اللجنة في وضع أكثر ملاءمة يمكنها من مساعدة البلدان على وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتعبئة الموارد فضلا عن تنفيذ البرامج والأنشطة ذات الصلة ببناء السلام. ووفرت اللجنة أيضا منبرا للدعوة إلى نشر الموارد المستهدفة في الوقت المناسب، وخصوصا في حالات الأزمات، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو، أو في البلدان المقبلة على مراحل حرجية، من قبيل الانتخابات التي جرت في العام الماضي في غينيا. وقد جعل تعزيز تآزرنا مع صندوق بناء السلام ذلك التدخل في الوقت المناسب ممكنا.

ثالثا، لا يزال التصدي للتحدي المتمثل في تنافس جداول الأعمال وتشرذم أنشطة بناء السلام هدفا أساسيا للجنة. ومع ذلك، فإن اللجنة ما تزال تواصل تحقيق التماسك في عملها عن طريق زيادة التركيز على المزيد من فرص بناء السلام عبر تحديد الثغرات الاستراتيجية في الاستجابة لأولويات بناء السلام، فضلا عن توجيه انتباه أصحاب المصلحة الرئيسيين، وخاصة الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وإلى الاختناقات في

الإقليمية في سياق دعم عمليات بناء السلام في البلدان المعنية. وقد أكدت تطورات الأحداث في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى خلال العام الماضي، علاوة على التركيز المتزايد للاتحاد الأفريقي على أن تساعد مبادرة التضامن الأفريقي الجديد على تحقيق حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، أن بوسع لجنة بناء السلام أن تكون أكثر مصداقية وفعالية في حال مشاركة جميع أعضائها الأفريقيين بصورة تامة، فضلا عن تأييدهم لأهداف بناء السلام التي تسعى اللجنة إلى تحقيقها على نطاق أوسع.

ثانيا، لا تزال اللجنة تدرك أنه ينبغي أيضا أن تعزز عضويتها نطاق وأساليب الدور الاستشاري الذي تضطلع به في الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. وينبغي أن تتجلى عملية تعزيز الملكية والمسؤولية الجماعية بين أعضاء اللجنة أولا وقبل كل شيء لتوجيه انتباه مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الفرص والتحديات الأساسية ذات الصلة ببناء السلام. ويسرني أن أشير إلى أن الفترة المشمولة بالتقرير قد شهدت إحراز تقدم كبير في تحديد نطاق العمل والطرائق العملية فيما يتعلق بالدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في مجلس الأمن. وفي الوقت ذاته، يجب تكثيف الجهود الرامية إلى إحراز تقدم مماثل فيما يتصل بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا، لقد كرست اللجنة جهودها في برنامج عمل طموح يركز على الاضطلاع بمهامها الأساسية الثلاث ذات الصلة بالتعاون مع بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو، وليبيريا. ومن خلال تشكيلاتها القطرية المحددة، ما تزال اللجنة تذكر على الدوام أن بناء السلام ليس عملية خطية، وإنما هي محفوفة بالتحديات المحددة السياق، وأنها تتخذ أشكالا مختلفة في مختلف مراحل جهود بناء السلام. وأود أن أبرز النقاط التالية المتعلقة بصلاحيات اللجنة الثلاث.

عقدت مناسبة رفيعة المستوى بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام في أيلول/سبتمبر برئاسة رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية في كرواتيا. وقد أسفرت المناسبة عن صدور إعلان سياسي أكد على التزام الأعضاء في اللجنة بالتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام. وكرر اجتماع عقده الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة في كانون الأول/ديسمبر التأكيد أيضاً على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التخطيط لعمليات المصالحة الوطنية ووضعها وتحديد أولوياتها وتنفيذها.

ومن المتوقع أن تعقد اللجنة دورتها المواضيعية على الصعيد الوطني الأولى من نوعها على الإطلاق لكي تمكن من تحقيق التفاعل والمشاركة على نحو أوثق بين أصحاب المصلحة المعنيين في نيويورك وفي الميدان، فضلاً عن تفاعل ومشاركة عواصم الدول الأعضاء.

يمكن أن يعزز انعقاد الدورة السنوية من إسهام اللجنة في وضع السياسات الحكومية الدولية والدعم السياسي في المجالات التي يرحي أن تحسن النتائج لصالح الناس في البلدان الخارجة من الصراعات. إضافة إلى ذلك، ستصادف الفترة التالية المشمولة بالتقرير من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ انتهاء الدورة الثانية التي مدتها خمس سنوات لاستعراض هيكل بناء السلام.

وبحسب التكاليف الصادر عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، سوف تدشن الهيئتان استعراضاً شاملاً إضافياً عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يقيّم استعراض عام ٢٠١٥ التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الرئيسية التي تمخض عنها استعراض عام ٢٠١٠ وأن يقوم بإحصاء التحديات المتبقية. وستشرع اللجنة في التحضير غير الرسمي والنهوض به، وستقوم بتحديد ما فيه من مجالات الإصلاحات المؤسسية والسياساتية التي

عمليات بناء السلام. ويمثل التكامل بين الأدوار التي تضطلع بها اللجنة والقيادة العليا في الأمم المتحدة عاملاً رئيسياً في تعزيز التماسك بين الأقوال والأفعال. وقد بدا ذلك واضحاً بصورة متزايدة في العمل الذي اضطلعت به اللجنة العام الماضي في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو.

وتتسم عملية الانتقال من التركيز على بعثات الأمم المتحدة التي تركز على الجانبين السياسية والأمني إلى أفرة قطرية تابعة للأمم المتحدة وموجهة أكثر نحو التنمية، بأنها عملية تشدد على الترابط بين المهام الأساسية الثلاث للجنة بناء السلام. وفي عام ٢٠١٣ تعهدت اللجنة بدعم التخفيض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وتحويله إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة. وبالتوازي مع هذه الجلسة العامة، يشارف مجلس الأمن على إنهاء الخطوات المؤدية إلى اتخاذ قرار بشأن إغلاق مكتب الأمم المتحدة في سيراليون. وبذلك تبدأ مرحلة جديدة من التحول إلى التركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشارك اللجنة هذا العام في دعم عملية انتقال مخطط أخرى، ألا وهي مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. ويكرس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة عمله في عام ٢٠١٤ لتحديد المجالات التي يمكن فيها نشر المهام الثلاث للجنة بناء السلام على نحو استراتيجي وفعال لدعم عمليات الانتقال الحالية والمستقبلية في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

وإذ تدرك اللجنة أهمية مشاركة المرأة في جهود بناء السلام، فقد شرعت في التركيز المواضيعي على جهود الإنعاش الاقتصادي والمصالحة الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عبر النظر في البعد الجنساني لكلا الموضوعين. وقد مكنت الشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة للجنة من استكشاف وتعزيز الوعي باستخلاص الدروس من الدور التحولي الذي تضطلع به المرأة في المجتمعات الخارجة من النزاع. وقد

من الصراع طويلاً بعد أن تصمت المدافع ويسود نوع من السلام. وتحف تحديات هائلة الطريق الطويلة المؤدية إلى النام الجراح التي سببتها الحرب، وإعادة بناء المؤسسات التي توفر الأمن والعدالة، وتقديم الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية، وتحمي الحقوق الأساسية.

ما زال المجتمع الدولي يكافح لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع على مواجهة تلك التحديات. ويعود سبب ذلك جزئياً إلى عدم قدرتنا على المحافظة على الاهتمام والتركيز على احتياجات وأولويات تلك البلدان طالما كانت تستحق ذلك من أجل أن نحول دون عودتها إلى الصراع ونتفادى تطاول أمد عدم الاستقرار. كما يمكن أن يعزى ذلك جزئياً إلى الصعوبة الأساسية في عملية التصدي أو وضع الاستجابة المناسبة للانقسامات الاجتماعية والنفسية العميقة التي، إن تركت بدون حل، قد تظل باقية أو حتى تنمو تحت سطح اتفاقات السلام، أو ترتيبات تقاسم السلطة، أو عمليات الإصلاح المؤسسي. وكما شهدنا في مختلف الحالات، ليس من المغالاة في شيء التأكيد على أهمية منع نشوب الصراعات، والمشاركة الطويلة الأجل، وإيلاء الاعتبار الواجب للأسباب الجذرية للصراعات.

في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى مجلس الأمن عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7143)، أشرت إلى أن الأزمتين الأخيرتين في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان تذكّرنا بأن طبيعة بناء السلام تتطلب الدراسة المتأنية للإستراتيجيات التي تميل إلى اعتبار تحقيق الاستقرار سلسلة من المراحل أو الأولويات المختلفة، وليس على أنه عملية متكاملة ومتعددة الأبعاد. وفي أغلب الأحيان، أفضل ما ينهض بالاستجابة في مرحلة ما بعد الصراع هي الإستراتيجيات التي تتناول الأبعاد الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في آن واحد.

يمكن وضعها موضع التنفيذ من خلال الانخراط في بلدان بعينها قبل استعراض عام ٢٠١٥.

وأخيراً، أود أن أنوه بدور مكتب دعم بناء السلام، ودور الأمانة العامة المساعدة جودي تشينغ - هوبكر وفريقها في دعم عمل اللجنة وأنشطتها. ويعمل المكتب على نحو متزايد على الاستفادة من الخبرة والمعرفة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة وتوجيهها في دعم سياسات لجنة بناء السلام وأنشطتها الخاصة بكل بلد. وأود أن أتوجه إليهما بالشكر الجزيل على كل ما قدمناه لي من مساعدة خلال فترة رئاسي العام الماضي.

وفي الختام، لا بد لي من أن أشدد على أن العام الماضي شهد عدداً من التطورات الإيجابية، ولكنه شهد أيضاً بعض التطورات المثيرة للقلق، وقد يستدعي كلاهما المزيد من تكثيف الجهود بغية اغتنام الفرص والتصدي للأخطار التي تهدد استدامة السلام. وعلى الرغم من أننا ما زلنا نواجه تحديات متواترة، فيجب أن نوطن أنفسنا لمواجهتها بما يلزم من العزم والتصميم. إننا نقرب من عام حاسم في ٢٠١٥ سوف نتمكن فيه من العمل جماعياً على تشكيل البرنامج الاجتماعي - الاقتصادي المستقبلي للأمم المتحدة. يجب أن تأتي هذه الجهود معاً، ويجب أن يعزز بعضاً بعضاً.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للبرازيل، رئيس لجنة بناء السلام.

**السيد باتريوتا (البرازيل)** (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أتابع بيان السفير دروبنيك.

تمثل مناقشة اليوم فرصة سنوية لعموم عضوية الأمم المتحدة للتفكير في جانب ما فتى يزداد أهمية من جوانب استجابة الأمم المتحدة لتحديات مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. تستمر محنة الملايين من الناس الذين يعيشون في البلدان الخارجة

تجمع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية الرئيسية، فإنها في وضع فريد يسمح لها بتحقيق قدر أكبر من الانسجام بين الأبعاد دون الإقليمية والإقليمية والدولية للاستجابة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

ولذلك، فإن أحد المجالات الرئيسية ذات الأولوية للجنة هذا العام هو تحقيق الاستفادة القصوى من مشاركة أعضائها الأفارقة، وإقامة شراكات عميقة وحيوية مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. تبدي المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية مستوى لم يسبق له مثيل من التنسيق والإرادة السياسية والقدرة على تعزيز الحلول الإقليمية. ونحن بحاجة إلى العمل مع مجموعة الدول الأفريقية وأعضاء التجمع الأفريقي الذي أنشئ مؤخراً بلجنة بناء السلام، وذلك من أجل أن نحدد معاً كيف يمكن دمج المنظورين الإقليمي ودون الإقليمي في عمل لجنة بناء السلام وعمل الأمم المتحدة عامة.

بدأت لجنة بناء السلام عملها المواضيعي والمعياري عام ٢٠١٣. بالتركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام والمصالحة الوطنية التي تراعي المنظور الجنساني. وتركز لجنة بناء السلام على دور المرأة في إحداث التحول في مجتمعات ما بعد الصراع وعلى ضرورة الاستمرار في إيلاء الاهتمام وإعطاء الأولوية للزمين لأدوار المرأة ومشاركتها في بناء السلام واستدامته.

وكما ذكر سلفي، سفير كرواتيا، في عرضه لتقرير لجنة بناء السلام عن دورها السابعة، ستعقد اللجنة دورتها الموضوعية السنوية الأولى من نوعها في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وستصبح الدورة السنوية لهذا العام مناسبة دائمة للنظر في المواضيع ذات الصلة ببناء السلام والمجالات التي أن يمكن أن يسهم فيها الالتزام والسياسات الحكومية الدولية في استجابات، مستدامة وفعالة وأفضل توقيتاً، لاحتياجات الناس في البلدان الخارجة من الصراعات.

ومن خلال العمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في البلدان المعنية، نجد أن التأزر والتكامل بين الأبعاد السياسية والبرنامجية في بناء السلام يشكّلان سمتين تميزان هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وقد تجلّى هذا التفاعل الرئيسي في الأنشطة الأخيرة التي اضطلعت بها التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس إلى البلد في أوائل هذا الشهر؛ كما تجلّت في إسهام صندوق بناء السلام في طائفة من أنشطة تحقيق الاستقرار، وهو أمر يستحق الثناء عليه لأنه أظهر أن جهود بناء السلام يمكن أن تبدأ منذ مستهل عملية البحث عن السلام والاستقرار.

وهناك سمة مميزة أخرى لهذا الهيكل هي التوعية المتواصلة بالنيابة عن الأمم المتحدة للشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين، الذين يتصف انخراطهم والتزامهم ببالغ الأهمية. يمكن للجنة والصندوق أن يبقيا على تركيزنا، المقرون بالالتزام، منصباً على كفاءة اغتنام وتعزيز فرص بناء السلام واستدامته، والتصدي للمخاطر والاختناقات التي تقوض السلام والتغلب عليها في الوقت المناسب وعلى نحو شامل.

وعلى النحو الوارد في تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السابعة (A/68/729)، ما انفكت اللجنة تثبت قيمتها المضافة في سياقات معينة وفي مجالات محددة من اختصاصاتها الأساسية. ومع ذلك، فإن عملية ضبط نهج وأدوات لجنة بناء السلام وصقلها وتكييفها مع الظروف المتغيرة والاحتياجات المحددة هي، إلى حد كبير، جهد مستمر.

إن تشكيل لجنة بناء السلام وطابعها الحكومي الدولي يتيحان لها السلطة والشرعية للاضطلاع بالتوجيه الاستراتيجي، وتحقيق قدر أكبر من الاتساق، وتعزيز الملكية الوطنية والإقليمية لجهود بناء السلام. وبصفة لجنة بناء السلام منصة دبلوماسية مكلفة بتقديم المشورة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولأنها



الاستماع بنشاط إلى أصواتهم، والتعلّم من أفعالهم، والسماح لتجربتهم بأن تصبح المادة الحقيقية للانتعاش المستدام.

وأعتقد أن بوسع لجنة بناء السلام أن تكون في عام ٢٠١٤ مركزا لتعزيز عملية التعلّم هذه، وللشروع في إجراء حوار قوي في ما بين الشركاء وليس بين مقدمي الخدمات والمستفيدين منها.

**السيد خياري (تونس)** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في المناقشة المشتركة المنعقدة اليوم بشأن تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السابعة (A/68/729)، وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/68/722).

أود في البداية أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة اليوم. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد أنطونيو دي أغويار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس لجنة بناء السلام، على جودة بيانه. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر الخالص إلى السفير رانكو فيلوفيتش، الممثل الدائم لجمهورية كرواتيا لدى الأمم المتحدة، على تفانيه والتزامه بعمل اللجنة أثناء دورتها السابعة. بالإضافة إلى ذلك، تشيد حركة عدم الانحياز أيما إشادة بانتخاب المغرب رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن إنشاء لجنة بناء السلام يوفر لنا آلية مؤسسية منسقة، ومتناسكة، ومتكاملة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان الخارجة من الصراع أثناء توجيهها نحو تحقيق الانتعاش، وإعادة الإدماج، وإعادة الإعمار. وتأتي هذه الآلية بناء على طلب أحد البلدان وفقا لمبدأ الملكية الوطنية، بغية وضع الأساس للتنمية المستدامة. وفيما تتجه هذه اللجنة نحو الوفاء بأهدافها، تؤيد حركة عدم الانحياز تركيز اللجنة على النقاط التالية.

بالنسبة إلى العلاقات مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، تحت حركة عدم الانحياز مجلس الأمن، والجمعية العامة،

ستعالج الدورة السنوية الأولى، بشكل خاص، الجوانب الوطنية والدولية للموارد المستدامة وقدرات بناء السلام. وتكتسب مناقشة أبعاد القدرات المالية والبشرية في حشد الموارد أهمية خاصة بوصفها وظيفة أساسية من وظائف لجنة بناء السلام. وستصب في خانة الجهود الرامية إلى تعزيز الملكية الوطنية وكفالة الدعم المستدام من أجل تحسين حياة السكان المتضررين، بما في ذلك في سياق عمليات انتقال بعثات الأمم المتحدة. واللجنة حريصة على إشراك شريحة واسعة من أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها في المناقشات الجوهرية لهذا الموضوع. وتمشيا مع وظيفتها الاستشارية لهذه الهيئة، تتطلع لجنة بناء السلام إلى أن تتشاطر مع الجمعية العامة النتائج والتوصيات الرئيسية التي ستخرج بها الدورة السنوية.

أخيرا، إن الاستعراض العشري المقبل لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة يوفر فرصة ممتازة للعضوية بنطاقها الأوسع كي تجدد التزامها بالرؤية الأصلية للجنة بناء السلام وغرضها. ونحن بحاجة إلى الاستفادة القصوى من الفرصة التي يتيحها الاستعراض، بغية تحديد المجالات والنُهُج التي يمكن للجنة بناء السلام أن تُثبت فيها عمليا استمرار أهميتها للأمم المتحدة والجهود العالمية الرامية إلى استدامة السلام والتنمية.

وكما أكدتُ أمام مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، يمكن أن تتطور اللجنة أكثر لكي تصبح أداة حكومية دولية قيمة لبناء السلام واستدامته، ولكي تعمل في الوقت المناسب وبطريقة شاملة على مواجهة التهديدات التي تقوّض السلام. وأنا على اقتناع بأنه، تحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لجهودنا في الأمم المتحدة أن تظل تتمحور حول الناس، ليس فحسب من حيث دعم البرامج والمشاريع التي تسعى إلى تعزيز التحسينات الملموسة في حياة الناس الذين يواجهون التحديات الهائلة الناجمة عن حالات الطوارئ وعدم الاستقرار، ولكن أيضا عن طريق

التمويل الذي يمكن التنبؤ به لأنشطة الانتعاش والاستثمار المالي المستدام على المدين المتوسط والبعيد. كما تؤكد على ضرورة كفاءة التمويل المستدام للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء انعدام التنسيق والاتساق في ما بين الجهات المالية المانحة، مما يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في مجالات محددة، وإهمال مشاريع أخرى للحفز. لذلك، ندعو إلى إنشاء آلية داخل لجنة بناء السلام، للقيام ضمن كل تشكيلة قطرية بمراجعة السبل والوسائل التي تكفل وحدة الجهود التي يبذلها المانحون، بالتعاون الوثيق مع البلدان المضيفة.

وبشأن عمل التشكيلات القطرية المخصصة، تنوّه حركة عدم الانحياز بالتقدم الذي حققته اللجنة من حيث الأطر الاستراتيجية لبناء السلام منذ أن بدأت عملها في البلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها، ألا وهي بروندي، وسيراليون، وغينيا - بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا، وليبيريا.

وتكرر حركة عدم الانحياز الكلام عن الدور الأساسي للجنة بناء السلام في تصور استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد الصراع، بموافقة البلدان قيد النظر، وتمشيا مع مبدأ الملكية الوطنية. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي بذل جهود إضافية لتفعيل مبدأ الملكية الوطنية، من خلال اعتماد النهج القائم على الطلب استنادا إلى التقييمات المشتركة مع البلدان المضيفة. علاوة على ذلك، نشدد على أهمية كفالة أن تنشئ التشكيلات القطرية المخصصة آليات فعالة وتعاونية بناء على حوار مستمر مع البلدان المضيفة قيد الاستعراض.

وبالنسبة إلى أساليب عمل لجنة بناء السلام، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على أعمال اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام بوصفها الجهاز المركزي للجنة، مع تحمّلها المسؤوليات المذكورة في القرار ١٨٠/٦٠، وتعتبر اللجنة

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على الاستفادة من خبرة لجنة بناء السلام، عن طريق دعوتها إلى المشاركة في المناقشات المتعلقة بجميع المسائل ذات الصلة، أو المسائل التي هي من اختصاص اللجنة. وفي هذا الصدد، تذكّر الحركة بالبيان الرئاسي حول بناء السلام بعد انتهاء الصراع (S/PRST/2012/29)، الذي كرر مبدأي الملكية والشمولية على الصعيد الوطني، وسلط الضوء على الدور الهام الذي تؤديه لجنة بناء السلام في تعزيز نهج متكامل ومتناسك لبناء السلام ودعمه.

وترحب حركة عدم الانحياز أيضا باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) بالإجماع، حيث يبرز استعداد مجلس الأمن المتواصل لاستعمال الأدوار الاستشارية، والداعمة، والمعبّنة للموارد التي تؤديها لجنة بناء السلام في أنشطة بناء السلام، فضلا عن الحاجة إلى تسخير تلك الأدوار في النهوض بنهج متماسك لولايات حفظ السلام المتعددة الأبعاد في البلدان المدرجة في جدول أعماله. وفي السياق نفسه، نشدد على أهمية كفالة إجراء تقييم مبكر لتحديات بناء السلام في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، بغية كفالة تنسيق أفضل لأنشطة بناء السلام وحفظ السلام، وتحديد أولوياتها في الولايات العائدة للبعثات.

علاوة على ذلك، تشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة تعزيز العلاقات المؤسسية بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ودون المساس بمهام الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة وسلطاتها في ما يتعلق ببناء السلام بعد انتهاء الصراع، لا بد للجمعية العامة أن تؤدي دورا رئيسيا في إعداد أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع وفي تنفيذها. كما تؤكد على الدور المركزي الذي تؤديه لجنة بناء السلام في إعداد هذه الأنشطة والمهام وفي تنفيذها.

وبخصوص حشد الموارد، نكرر ضرورة توفير الموارد المطلوبة في الوقت المناسب، من أجل المساعدة على كفالة

وصندوق بناء السلام، من أجل كفالة قدر أكبر من الاتساق والتنسيق بين الجهازين، وتجنّب الازدواجية. وفي هذا الصدد، نخطط علماً بالتوصيات والاختصاصات المنقّحة لصندوق بناء السلام كما وردت في القرار ٢٨٢/٦٣ ومرفقه. ونؤكد من جديد على دور كل من الجمعية العامة ولجنة بناء السلام في توفير التوجيه للسياسة العامة المتعلقة باستخدام الصندوق، بغية تعظيم أثره في الميدان، وتحسين أدائه، أي جعل الصندوق أكثر كفاءة، وشفافية، ومرونة، وتيسير صرف الأموال، لا سيما المتعلق منها بالمشاريع السريعة الأثر والحالات الطارئة. ونشدد أيضاً على ضرورة وجود آلية لتقييم ما إذا كانت المخصصات التي تخرج من صندوق بناء السلام يجري توجيهها نحو القنوات المناسبة لبناء السلام.

أخيراً، أود أن اختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على ضمان الحركة لاستمرار مشاركة بناءة ومفيدة في جميع أنشطة بناء السلام في المستقبل.

**السيد دوغان** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بقوة الولايات المتحدة أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بوصفها أدوات هامة لمساعدة البلدان على تحويل عملية الانتقال الهشة من الصراع إلى السلام المستدام.

إن هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة يساعد في الحفاظ على تركيز الاهتمام على البلدان الخارجة من صراعات من أجل تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لبناء السلام، وتعبئة الموارد اللازمة لمنع الانتكاس إلى الصراع.

إن بناء السلام الفعال ينبغي أن يكون استراتيجية حتمية للأمم المتحدة لأن الهدف النهائي للسلام الدائم ينبغي أن يوجه العديد من كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء نحو تعبئة الأدوات والاستراتيجيات اللازمة لدعم البلدان الخارجة من صراعات والتي تمر بمرحلة انتقالية صعبة.

التنظيمية منبرا مناسباً لإجراء مناقشات تتعلق بالاستراتيجيات وبالسياسات العامة بغية تعزيز قواعد لجنة بناء السلام وأساليب عملها.

وفي المسألة المحددة بعقد اجتماعات لجنة بناء السلام، تندرج الحاجة إلى تكرار الكلام عن الفكرة القائلة إن "المطلوب مستوى جديد من الاهتمام والعزم من جانب الدول الأعضاء وأصحاب المراكز العليا في الأمانة العامة"، حسبما تم التوصل إليه في استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٠ (A/64/868، المرفق). وتؤكد حركة عدم الانحياز على أهمية البناء على مبادرات بنغلاديش وكرواتيا التي قضت بعقد لجنة بناء السلام اجتماعات لها على مستوى عالٍ، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على التوالي.

وفي هذا الصدد، ترحب حركة عدم الانحياز بقرار عقد الدورة السنوية الأولى للجنة بناء السلام في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بخصوص اجتماع أصحاب المصلحة السنوي لصندوق بناء السلام، وتثني على إندونيسيا لتوجيه المناقشات بشأن طرائق عملها. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على الدورة السنوية للجنة بناء السلام، بهدف تعزيز التماسك في عملها وأهميته، وتوفير محفل للانخراط في مناقشات موضوعية بشأن الموضوع الذي تم اختياره لها، وتوجيه السياسة العامة التي تنتهجها لجنة بناء السلام.

وبالانتقال إلى تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، نشكر الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات للصندوق. ونكرر أيضاً أهمية زيادة تمويل الصندوق، بغية إعطائه قدرة أكبر على تمويل مشاريع إضافية في البلدان الخارجة من الصراع.

ويجب أن يواصل صندوق بناء السلام وجهته صوب تقديم الدعم الحاسم خلال المراحل المبكرة لعملية بناء السلام، بغية تجنّب العودة إلى الصراع. وهناك أيضاً حاجة ملحة إلى قيام تآزر أوثق في العلاقة الاستراتيجية بين لجنة بناء السلام



في ٢٣ حزيران/يونيه الذي يصادف يوم الأمم المتحدة لبناء السلام، ستعقد الدورة السنوية المقبلة للجنة بناء السلام، وستوفر فرصة هامة للتركيز على المسائل الاستراتيجية التي يمكن أن تشدّد الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتوسيع نطاق الدعم الدولي لبناء السلام.

يسر وفد الولايات المتحدة أن يلاحظ أن التركيز في تلك الدورة السنوية ينصب على تعبئة الموارد، وهي مسألة موضع ترحيب. فالالتجّاهات في منتهى الوضوح، إلا وهي أن الفقر المدقع والتنمية المتعثرة سوف يزداد تركّزهما في الدول المتأثرة بالصراعات. وهذا يؤكّد بأنه يتعين على الأعضاء في لجنة بناء السلام إعطاء اهتمام جديد وطموح واستراتيجي لتعبئة الموارد.

ويقدر وفدي أن الدورة السنوية ستوفر فرصة للاستفادة من الدروس المستفادة في مجالات الانتقال والخروج في عمليات بناء السلام.

تمر لجنة بناء السلام بعملية تعلم مستمرة في انخراطها مع البلدان الخارجة من صراعات في سائر مراحل تحديد مواطن القوة لديها وإمكانياتها، والقيود المفروضة عليها. إن منع نشوب الصراعات والمشاركة الطويلة الأجل، وإيلاء الاعتبار الواجب للأسباب الجذرية للصراعات كلها ما فتئت هامة كسابق عهدها.

إن الدورة السنوية سوف ترفع الراية خفاقة في الأفق لإبقاء اهتمام المجتمع الدولي منصبا على حالات ما بعد الصراع بعد أن تنتقل عناوين الصحف إلى مواضيع أخرى.

سوف تشدّد المناقشة المستمدة من الدورة السنوية هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة في الاستعراض المقرر في عام ٢٠١٥، بعد مرور ١٠ سنوات على إنشائه.

يرحب وفد الولايات المتحدة بوجهة النظر ويتطلع قدما إلى تقديم مساهمة مدروسة من جميع الزوايا: من المجتمع

لذلك أيدت الولايات المتحدة طموحات اللجنة والصندوق التي تتماشى مع العديد من أولويات الولايات المتحدة في التعاون العالمي لكي تدعم وتقود بصورة كاملة الحلول المرتكزة على الحكومة، والاستثمار في كتل بناء مجتمعات أقوى؛ وفي الوقاية من الأزمات والصراعات والتصدي لها وبناء منابر عملية وتوفير الموارد لتحقيق النجاح.

إن الأنشطة التي قامت بها لجنة بناء السلام عام ٢٠١٣ تبرز إمكانيات اللجنة بوصفها منبرا استراتيجيا يجمع بين بلدان محددة في جدول أعمالها وأصحاب المصالح الدوليين، بغية تحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع لمنع الانتكاس إلى حالة الصراع.

ساعدت لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٣ في تحديد وحل النقاط العالقة والتأكد من استخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه للمساعدة في سد الفجوة بين الجهود التي تعقب فوراً انتهاء الصراع، من ناحية، وجهود الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل من الناحية الأخرى.

يقر وفد الولايات المتحدة بأنه لا يزال يتعين الاستمرار في العمل لتحسين الاتساق في الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا وتحسين نوعيتها وأثرها في سياقات محددة تنطوي على إمكانيات تعزيز بناء السلام.

تحيط علما الولايات المتحدة بالجهود التي بذلتها لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٣ لتحسين علاقتها مع العديد من كيانات الأمم المتحدة، وتعزيز الفعالية في مقر الأمم المتحدة، والأهم من ذلك، تحسين الفعالية في ساحات العمليات.

سيواصل وفد الولايات المتحدة المشاركة مع الزملاء في زيادة فعالية لجنة بناء السلام، بما في ذلك تأييد إحراز المزيد من التقدم بشأن الأهداف التي حددها الأمين العام في استعراض فترة الخمس سنوات التي مرت على عمل اللجنة في عام ٢٠١٠.

ما برحت هولندا نصيرا قويا للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام انطلاقا من مفهوميها، وما زلنا نؤمن بالأهمية الحيوية لعملهما. لذلك نرحب بهذه التقارير الوافية التي قيد المناقشة اليوم (انظر A/68/729 و A/68/722).

أود أن أبرز ثلاث نقاط تتعلق بلجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام. أولاً، فيما يتعلق بلجنة بناء السلام، تتوق هولندا إلى الاستعراض السنوي الأول في ٢٣ حزيران/يونيه. وما تزال هولندا ملتزمة بلجنة بناء سلام قوية، وسوف تشارك بهمة ونشاط في عملية الاستعراض. نحن عضو مشارك في تشكيلة بوروندي، ونعتقد بأن تفاعلنا مع لجنة بناء السلام وتعاوننا الثنائي مع بوروندي يجعلنا أكثر فعالية. ونرى ثمة صلة قوية بين نجاح لجنة بناء السلام وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الأوسع. إن التعاون الوثيق للجنة بناء السلام مع مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر في غاية الأهمية.

أما النقطة الثانية فتتعلق بصندوق بناء السلام. لقد نجح صندوق بناء السلام في التصدي للمخاطر التي تهدد السلام في غينيا، والنهوض بعملية المصالحة، وتوسيع نطاق الأمن والعدالة في ليبيريا، وفي منع نشوب الصراعات في تشاد. أسوق تلك الأمثلة لأن لجنة بناء السلام كثيراً ما تنشط في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات التي تكون معرضة للخسائر عندما تكون صراعات أخرى تستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي. من هنا فإن أعمال صندوق بناء السلام في غاية الأهمية.

وساهمت هولندا بعشرين مليون يورو في صندوق بناء السلام خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ لأننا نعتقد أنه يحظى بمكانة استراتيجية بالنظر إلى طابعه الحفاز ومرونته وشرعيته. ونريد أن يستفيد الصندوق من هذه المزايا النسبية وأن ينسق عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وغيرهما من الجهات بغية تعزيز الفعالية العامة للأمم المتحدة في الميدان.

المدني، والمنظمات الحكومية الدولية، والوطنية والأوساط الأكاديمية. ويشدد على ضرورة قيام جميع أصحاب المصلحة بزيادة الاهتمام الاستراتيجي في بناء السلام، بصورة أعم. وعلينا إجراء تمحيص دقيق لنوعية جميع أدواتنا لتعزيز بناء السلام ومدى تأثيرها، ابتداء من لجنة بناء السلام، والأمم المتحدة وهيكل بناء السلام.

يتوق وفد الولايات المتحدة إلى هذه المشاركة النشطة في التقييم.

أخيراً، أظهر صندوق بناء السلام زيادة في القيمة المضافة وتقريباً أظهر نفس الدرجة من المرونة اللازمة والهامة لتكييف وصقل الأساليب وضمان أكبر قدر من التأثير. تلاحظ الولايات المتحدة نجاح صندوق بناء السلام في الاستجابة بسرعة ومتابعته لعملية تقييم صارمة، وتشجع الصندوق على مواصلة بناء ميزة نسبية.

إن ما يقوم به الصندوق من عمل لسد الفجوات الحاسمة في تمويل الجهات المانحة للبلدان الخارجة من أزمات والبلدان الخارجة من صراعات، أمر جدير بالثناء، وتجلت مظاهر ذلك العمل في توفير الدعم المالي لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا؛ وإكمال العدالة الإقليمية ومراكز الأمن في ليبيريا؛ ودعم الانتخابات في سيراليون. وترحب الولايات المتحدة بزيادة التبصر في قوة عمل صندوق بناء السلام.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطى الكلمة لممثل هولندا.

**السيد فان أوستيروم (هولندا)** (تكلم بالإنكليزية): أؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، أود أولاً أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها السفير فلاديمير دروبنيك رئيس لجنة بناء السلام. أتمنى أيضاً كل النجاح لخلفه السفير أنطونيو باتريوتا، ممثل البرازيل، في منصبه الجديد بصفته رئيساً للجنة بناء السلام.

وثانياً، المحافظة على قدرة تشغيلية كافية؛ وثالثاً، تحسين الاتصالات مع أصحاب المصلحة المعنيين؛ ورابعاً، بدء مشاريع مع جهات فاعلة بخلاف الأمم المتحدة. وكما قال رئيس وزراء هولندا، مارك روتة، في خطابه الافتتاحي في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد في لاهاي في هذا الأسبوع، فإنه لا يمكن أبداً التراخي في مسعى تحقيق السلام والتقدم ولا يمكن التخلي عنه مطلقاً. وينبغي أن يكون هناك أيضاً مبدأ توجيهي لعمل المكتب.

ومن مسؤوليتنا المشتركة بصفتنا دول أعضاء أن نستمر في بناء وتحسين هياكلنا المشتركة لبناء السلام، الأمر الذي يمكن أن يترك آثاراً هامة وإيجابية على حياة أولئك الذين تضرروا من الصراعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن هولندا شريكة للأمم المتحدة والدول الأخرى الأعضاء من أجل السلام والعدالة والتنمية، وستظل كذلك.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

**السيد ماير - هارتغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للانضمام تركيا والجبل الأسود وصربيا؛ وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحهما للانضمام، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام عن دورها السابعة (A/68/729) وتقرير الأمين العام (A/68/722) عن صندوق بناء السلام. وهذه فرصة طيبة لتقييم الإنجازات التي تحققت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية واستخلاص بعض الدروس المستفادة وتطبيقها في المستقبل.

ونرى أيضاً أن الصندوق يواجه عدداً من التحديات. فموارد الصندوق يجري استخدامها بوصفها تمويلاً إضافياً لبرامج الأمم المتحدة القائمة وليس لمعالجة الاحتياجات الاستراتيجية لبناء السلام وسد الفجوات الخطيرة في التمويل. وربما يتمثل أحد الحلول الممكنة لذلك في المزيد من التخطيط الاستراتيجي والمشاركة من قبل مكتب دعم بناء السلام على الصعيد القطري.

وأود أيضاً أن أشدد على أهمية زيادة التركيز على القضايا الجنسانية. وقد تعهد صندوق بناء السلام ببلوغ هدف إنفاق ١٥ في المائة من ميزانيته السنوية على المسائل الجنسانية، ولكن للأسف، لم يجر بلوغ هذه النسبة في السنوات القليلة الماضية. وكما قال وزير خارجية بلدي، فرانز تيمرمانز، أثناء مؤتمر المرأة السورية الذي عُقد على هامش مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا، فإن المرأة لها دور بالغ الأهمية في تنفيذ أي اتفاق للسلام في المستقبل. وذلك هو سبب أهمية صوتهما. ومن المؤكد أنه بعد دورة لجنة وضع المرأة التي عقدت في الأسبوع الماضي واحتمالها بنجاح، فإن هذه نقطة ينبغي للصندوق أن يهتم بها كثيراً.

وثمة مجالان يمكن أن يحقق صندوق بناء السلام مكاسب هامة فيهما. فهياكل الرصد والتقييم في البلدان بحاجة إلى تعزيز. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأثر الكامل للأمم المتحدة في أي بلد من البلدان ينبغي أن يكون متماسياً بشكل واضح مع نهج "توحيد الأداء". ويمكن تحقيق ذلك بزيادة التركيز على الأثر الاستراتيجي والإنجازات في تحقيق الاستقرار وبناء السلام. وبذلك، ستكون تقارير الصندوق أكثر أهمية.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة التي سأتناولها بمكتب دعم بناء السلام. ونحن نثني على الطريقة التي عمل بها المكتب بخصوص التوصيات السابقة. ونود أن نشجع المكتب أن يركز على أربع نقاط في الفترة المقبلة: أولاً، زيادة التركيز على التحليل الاستراتيجي وتصميم البرامج والمسائل الجنسانية؛

المدرجة على جدول الأعمال. ومن خلال لجنة بناء السلام، يمكننا الربط بين مشاركتنا على الصعيد الثنائي والجهود العالمية ودعم الأمم المتحدة. ونحن مُمثلون بوفودنا في جميع التشكيلات القطرية المخصصة.

يمثل التقريران السنويان المعروضان علينا اليوم وثيقتين شاملتين، تُبينان التحديات المتعددة الجوانب التي نتظرنا. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها اللجنة التنظيمية ومكتب دعم بناء السلام لإعداد تقييم لعمل لجنة بناء السلام في تنفيذ برنامج عملها المستقبلي لعام ٢٠١٣. وفضلا عن الإجراءات ذات الصلة بمهامها الأساسية المتمثلة في الدعوة وإدامة الاهتمام وتعبئة الموارد وتحقيق الاتساق، نشيد بالجنة لمعالجتها للمسألة الهامة المتمثلة في تفعيل دور أعضائها وتنشيط صلاتها مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ونرحب أيضا بالاهتمام بتوثيق أساليب العمل والشراكة الناشئة بين مكتب دعم بناء السلام ومؤسسة داغ همرشولد. والاتحاد الأوروبي يعرب عن تأييده الكامل لبرنامج العمل المستقبلي لهذا العام، والذي جرى إعداده استنادا إلى تحليل الأنشطة المضطلع بها خلال العام المنقضي.

وفي ما يتعلق بالتشكيلات القطرية المخصصة، فقد أحرز بعض التقدم الجيد فيما لا يزال العديد من التحديات بحاجة إلى معالجة. ونحن نرى أن اللجنة ما زال لها دور يجب أن تقوم به في جميع تلك البلدان، وفي البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، بدرجات متفاوتة من الكثافة من خلال سلطاتها التنظيمية بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية. وسيكون من المفيد مواصلة استكشاف الاستخدام المرن للجنة في معالجة حالات الصراع وما بعد الصراع في البلدان غير المدرجة رسميا على جدول الأعمال. وقد يتساعل المرء عن أسباب عدم إضافة أي حالات جديدة إلى جدول أعمال اللجنة خلال السنوات الثلاث الماضية، سواء بناء على طلب الحكومات أو عن طريق الإحالة من قبل مجلس الأمن.

قبل الاستعراض العشري الشامل المقبل لميكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠١٥، يتعين على لجنة بناء السلام أن تبرهن على تسريع وتيرة التقدم وعلى التماسك في نيويورك وفي الميدان وعلى تحسين التعاون مع المؤسسات المالية الدولية ومختلف هيئات الأمم المتحدة وأن تترك أثرا ملموسا في البلدان المدرجة على جدول أعمالها. ونحن نتطلع إلى الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٥، آخذين في الاعتبار التقدم الذي أحرزته جميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة منذ إنشاء اللجنة.

وبناء السلام عملية طويلة الأجل. فهو يتجاوز إدارة الأزمات في الأجل القصير ويتضمن بذل جهود طويلة الأجل لتوطيد الاستقرار وبناء دول عادلة وفعالة تعيش فيها مجتمعات سلمية عادلة وشاملة للجميع. وقد تعلمنا من واقع تجربتنا المشتركة على مدى السنوات الماضية أنه لا يوجد نهج واحد مناسب للجميع، يمكن تطبيقه في الحالات المعقدة والمتقلبة، والتي تتسع بمجالات الأولوية فيها لتشمل السلام والأمن والتنمية والاحتياجات الإنسانية وحقوق الإنسان، والتي كثيرا ما تغفل فيها عن الاقتصاد السياسي الذي تستند إليه البلدان والمناطق. ومن ثم، ينبغي أن يركز بناء السلام على البلدان ولنظومة الأمم المتحدة بجميع أجزائها، بما في ذلك لجنة بناء السلام، دور حيوي في هذا الصدد.

والاتحاد الأوروبي يشارك في أنشطة لبناء السلام في العديد من البلدان، وذلك من خلال مشاركتنا الطويلة الأجل والواسعة النطاق في الأدوات ذات الصلة بالتنمية والتعاون الاقتصادي والتجارة وغيرها من الأدوات. وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي يشارك مشاركة كاملة في عمل لجنة بناء السلام منذ إنشائها. كما أن الاتحاد الأوروبي عضو في جميع التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة منذ بدايتها، وهو يحاول تقديم أفضل دعم ممكن من أجل نجاحها، مع مراعاة النهج المختلفة اللازمة لكل بلد على حدة من البلدان

لوليشكي، لعدد من المجالات ذات الأولوية الهامة، بالتعاون مع السلطات، لينسق المجتمع الدولي ويحشد جهوده بشأنها. إن الاتحاد الأوروبي يرحب بعقد الدورة السنوية الأولى من نوعها للجنة بناء السلام في ٢٣ حزيران/يونيه، تحت عنوان "الدعم المستدام من أجل بناء السلام: الجوانب المحلية والدولية"، وسوف نشارك على مستوى مناسب. وكما تشير المذكرة المفاهيمية، يتعين معالجة العناصر الوطنية والدولية لتعبئة الموارد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ الملكية الوطنية، والهدف الأساسي المتمثل في توفير الدعم المستدام من أجل تحسين حياة السكان المتضررين.

ويقودني ذلك إلى الجزء الختامي وأهم جوانب بناء السلام، وهو الملكية الوطنية الشاملة للجميع. ولن ينجح بناء السلام إلا إذا كان نابعا من الداخل وخاضعا للقيادة الوطنية، ويأخذ في الاعتبار احتياجات وتطلعات جميع سكان بلد ما. وواجبنا كمجتمع دولي، يتضمن دعم استمرار إيلاء التركيز والاهتمام لأهداف بناء السلام وبناء الدولة، مع دعم الاستراتيجيات المملوكة وطنيا. على هذا النحو، يتعين أن تدعم مؤازرتنا السياسية التزام حقيقي من جانب السلطات الوطنية بمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والوفاء بالتزاماتها تجاه سكانها.

ومن المهم بنفس القدر مواصلة ضمان الملكية والإرادة السياسية لجميع أعضاء التشكيلات. ولهذا السبب، فإننا نعتبر الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة واتفاقاتها الوطنية، أدوات مفيدة للدعم والحوار والمشاركة. يمكنها المساعدة على استكمال إبرام عقد اجتماعي جديد. وأخيرا، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى التقرير النهائي للاستعراض المستقل لصندوق بناء السلام، والاجتماع السنوي القادم لأصحاب المصلحة في الصندوق، المقرر عقده في حزيران/يونيه.

ومن الأمور الإيجابية أن لجنة بناء السلام هيأت نفسها لدعم انتقال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وشرعت في عملية للنظر في إمكانية انتقالها هي إلى شكل أخف من أشكال المشاركة في سيراليون. كما واصلت مواكبة ما تضطلع به بوروندي من أعمال لمتابعة مؤتمر جنيف لشركاء التنمية لعام ٢٠١٢ ولتحويل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى بعثة لمراقبة الانتخابات مستقبلا. وواكبت العمل الذي تقوم به ليبيريا لتصميم وبدء عملية المصالحة الوطنية وتحسين قطاعات العدالة والأمن وبخصوص المسائل المتصلة بالأرض والموارد الطبيعية. وقدمت تشكيلة غينيا الدعم للأمم المتحدة وقادت الجهود على الصعيد الإقليمي لدعم الانتخابات التشريعية في غينيا.

والشراكات القطرية بين لجنة بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية، القائمة على أساس الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، تمثل توجها إيجابيا ينبغي مواصلة تطويره. وفي الوقت نفسه، لا تزال مشاركة اللجنة في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى تواجه التحديات المصاحبة لخروج عمليات بناء السلام عن مسارها عقب حدوث تغيرات غير دستورية في الحكم.

أبرزت تلك الحالات حدود تأثير لجنة بناء السلام، والحاجة إلى المزيد من التفكير بشأن طبيعة ونطاق وتوقيت ممارسة دورها في توجيه اهتمام المجتمع الدولي واستدامته.

غير أن الانتخابات المقبلة في غينيا - بيساو تفتح الآفاق لتجديد مشاركة المجتمع الدولي وللمزيد من التنسيق ولاضطلاع التشكيلة بدور في مجال تعبئة الموارد. إننا نرحب ترحيبا كبيرا، بتعيين رئيس جديد للتشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي تولى مهمته الشاقة بدينامية كبيرة. إن تعيين حكومة انتقالية جديدة يمهّد الطريق للمزيد من الدعم الدولي. ويسرنا ملاحظة تحديد الرئيس، السفير



أعمال لجنة بناء السلام سوى البلدان التي أحالها مجلس الأمن أو عندما تكون موافقة الدولة العضو المعنية صريحة. ولا ينبغي أن يكون ثمة أي انحراف عن ذلك المبدأ الأساسي.

و أنتقل إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إننا ندرك جميعاً أن المقاتلين المسرحين سيميلون إلى العودة إلى حياة العنف، إذا لم يجدوا مصدر عيش شرعياً. إن الأمم المتحدة بحاجة إلى ما هو أكثر من الحلول القصيرة الأجل، وإلى أن تعالج التنمية الاجتماعية الاقتصادية الطويلة الأجل للبلد المضيف. وي طرح الفقر ونقص فرص العمل بعض العراقيل الكبيرة أمام التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، فإن النهج القائم على المجتمعات المحلية، مهم من أجل تيسير إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين، وتجنب الضغائن تجاههم. ومن الضروري أن تكون هذه الأنشطة ذات طابع طويل الأجل. والمشاريع ذات الأثر السريع جيدة، لكنها لا يمكن أن تشكل بديلاً عن تمويل الفجوة القائمة بين التسريح وإعادة الإدماج.

إن إرساء وحفظ النظام العام أمران مهمان أيضاً. وحدوث فراغ أمني بعد إبرام اتفاق سلام أمر خطير لأنه قد يؤدي فوراً لحدوث أنشطة إجرامية. ومع ذلك، فإن التركيز ينبغي أن يكون على ما هو ممكن. ونظراً لندرة الموارد، ينبغي إعطاء الأولوية لضمان نزاهة عمليات التجنيد وفحص المجندين الجدد وتوفير التدريب بدلاً من السعي إلى جعل التغيير الثقافي جانباً محورياً من جوانب إصلاح الشرطة.

وسيادة القانون مهمة أيضاً، لأنه لا يمكن تحقيق توطيد السلام إلا إذا كان السكان واثقين من إمكانية جبر مظالمهم. إن النظم القضائية مرتبطة بشكل محدد بالثقافة، وبالنظر إلى تنوع الآليات القبلية والعرفية لتسوية المنازعات، فليست ثمة وصفة عامة فيما يخص تعزيز سيادة القانون. ولن يؤدي فرض معايير قانونية خارجية إلا إلى توليد مقاومة ورفض من المجتمع

وأخيراً، أود أن أعرب عن امتناني للرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير فلاديمير دروبنيك، الذي أود أن أشكره على التزامه الكبير. كما نتطلع إلى العمل مع الرئيس الجديد، السفير أنطونيو باتريوتا، وأعضاء لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، من أجل المضي قدماً. ونحن على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يخص جميع أنشطة بناء السلام. ويشمل ذلك دعم هيكل بناء السلام وضمان إمكانية عمله بطريقة منسقة مع منظومة الأمم المتحدة، وأن يكون على مستوى التوقعات التي صاحبت إنشائه.

**السيد مكيرجي (الهند)** (تكلم بالإنكليزية): نشكر لجنة بناء السلام على تقريرها عن دورها السابعة، الوارد في الوثيقة A.68/729. كما نشكر الأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام، الوارد في الوثيقة A/68/722. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لبيان ما نرى أنه ينبغي أن يكون من المبادئ الهامة التي يسترشد بها بناء السلام. ومن شأن ذلك أن يسمح لنا بتناول العمل الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام خلال دورتها السابعة على نحو أفضل.

إن بناء السلام أمر مهم. ومن الضروري إعادة بناء المؤسسات والهيكل الأساسية في البلدان التي عصفت بها الحرب الأهلية، إذا أردنا توطيد السلام وتجنب الانتكاس والعودة إلى الصراع. إن قدراً معيناً من التوجيه الخارجي أمر ضمني في مجال بناء السلام لكن ينبغي ألا يكون على حساب الملكية المحلية والبرنامج الوطني. لهذا السبب، يؤكد القرار ١٨٠/٦٠، الذي أنشأ لجنة بناء السلام، أنه تقع على عاتق الحكومات الوطنية للبلدان الخارجة من الصراع المسؤولية الرئيسية عن تحديد الأولويات ورسم الاستراتيجيات لبناء السلام من أجل كفالة الملكية الوطنية. ويتعين أن يكون الأثر الخارجي محدوداً من أجل تفادي تحقيق أية نتائج للاستعمار الجديد أو التدخل الإنساني. ونود أن نضيف أيضاً بأنه يتعين ألا يتضمن جدول

إلى الاستعراض والإصلاح، بما في ذلك كيفية ضمان التمويل المستدام لعمل لجنة بناء السلام.

وفي هذا السياق، سوف يشارك وفد بلدي بنشاط في استعراض متعدد الأطراف لعمل لجنة بناء السلام في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وعرض ذلك الاستعراض على قادتنا للحصول على توجيهاتهم، خلال مؤتمر قمة الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، المقرر عقده في عام ٢٠١٥.

**السيد إلياس فاتيلي** (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/68/729) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/68/722). ويعرب وفد بلدي عن الامتنان للأمين العام على تقريره عن صندوق بناء السلام، وللممثل الدائم للبرازيل ورئيس لجنة بناء السلام على بيانه وعلى قيادته الملتزمة للجنة. وأشكر الممثل الدائم لكرواتيا والرئيس المنتهية ولايته للجنة على بيانه الذي قدم بعض وجهات النظر الهامة للغاية فيما يخص أنشطة اللجنة في دورتها السابعة.

وتود نيجيريا الإعراب عن التقدير لرؤساء مختلف التشكيلات القطرية المخصصة. وأهنئ السيد محمد لوليشكي، الممثل الدائم للمغرب، على انتخابه رئيساً للتشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى وعلى العمل الجيد الذي يقوم به منذ ذلك الحين. كما أشكر مكتب دعم بناء السلام على جهوده الدؤوبة دعماً لعمل لجنة بناء السلام. ويشكل مثال سيراليون دليلاً على العمل الجيد لجميع المشاركين في عمل اللجنة.

وتؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتونس بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تتيح مناقشة اليوم فرصة أخرى للدول الأعضاء من أجل تقييم التقدم المحرز واستعراض التحديات التي تواجه جهودنا الجماعية الرامية إلى مواصلة ودعم السلام والتنمية الاجتماعية

المضيف. ويتعين أن يدمج بناء السلام آليات العدالة للشعوب الأصلية وتلك غير الرسمية، في الإصلاحات القضائية، بدلا من اعتبار هذه الآليات لا تتوافق مع القيم الليبرالية الغربية. وفي بعض مجتمعات ما بعد الصراع، فإن القدر الأكبر من المنازعات يجري حله من خلال القانون العرفي. وفي هذه الحالات، فإن تخصيص الموارد الشحيحة للمؤسسات الرسمية سيكون تبديدا لها إذا لم يكن لهذه المؤسسات صلة بوقائع السكان.

يشير تقرير لجنة بناء السلام المعروض علينا، إلى التكامل بين حفظ السلام وبناء السلام، بوصفه بالغ الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وهناك أيضا إشارة إلى دعم نهج متكامل إزاء بناء السلام المتعدد الأبعاد. ومع ذلك، فإننا نرى أنه من المهم الاعتراف بأنه لجميع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، وباقي بناء السلام وحفظه السلام، مهام وأولويات مختلفة. وبناء عليه، فإننا نقترح مهمة المتابعة تلك. وبعبارة أخرى، ينبغي دمج الإجراءات للحد الذي ينبغي أن تبلغه، من أجل بناء سلام مستدام.

كما يشير تقرير لجنة بناء السلام إلى أن ميزة اللجنة في مجال تعبئة الموارد لا تكمن في جمع الأموال. وفيصدنا تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام أيضا، بأن التبرعات المقدمة إلى الصندوق في عام ٢٠١٣، بلغت ٤١ مليون دولار فقط، بالمقارنة مع المخصص السنوي المستهدف البالغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي. ويجب أن نعترف بأن ذلك مخيب للآمال نوعا ما. وتتمثل أحد الأهداف الرئيسية لإنشاء لجنة بناء السلام في ضمان تمويل يمكن توقعه لأنشطة الانتعاش المبكرة.

ونود أن نؤكد أن بناء السلام مجال نوليه أهمية. غير أن لجنة بناء السلام هيئة جديدة نسبيا، وسوف يكون من الصعب علينا استنتاج ثبوت فائدتها. وسبق أن أشرنا في بياننا اليوم، إلى العديد من المسائل التنظيمية الهامة، التي هي بحاجة

مبادرة شاملة ومتعددة الأوجه، يجب أن يكون لديها تركيز استباقي إذا أرادت تحقيق سلام مستدام. وثمة حاجة إلى دعم أقوى من جانب المجتمع الدولي لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه بينما تقع المسؤولية الرئيسية عن جهود بناء السلام بالكامل على عاتق الحكومات المعنية، فإن تعزيز قدراتها يمثل الأساس لنجاحها في ذلك المجال. لذلك، تقع على كاهل أعضاء اللجنة مهمة فردية ومسؤولية جماعية لدعم البلدان المدرجة على جدول أعمالها. ونعتقد أنه ينبغي أن يتجاوز الدعم المقدم لهذه البلدان مجرد الإعلانات إلى اتخاذ إجراءات محددة تركز على تحقيق النتائج، والتي يمكن التعبير عنها من خلال المساهمات المالية أو عن طريق تبادل الخبرات.

وفي هذا الصدد، تقدم نيجيريا، من خلال فيلق المعونة التقنية، خبرتها إلى إطار للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يهدف إلى دعم البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام فيما يخص متطلبات بناء قدراتها المدنية. كما ندعو الدول الأعضاء إلى إقامة شراكات أكثر فعالية مع هذه البلدان من خلال مساعدة حكوماتها على بناء قدراتها الوطنية. وينبغي لنا أن نساعد على استهلال ودعم أي جهود ترمي إلى التأكد من أن الحكومات الوطنية تقود العملية مع التركيز على ضرورة توفر عوامل هامة من قبيل المصادقية والمساءلة والفعالية والمسؤولية.

ونيجيريا تتطلع إلى الدورة الموضوعية الوطنية الأولى للجنة بناء السلام، المقرر عقدها في حزيران/يونيه، ونود أن نشدد على بعض المسائل التي يمكن أن تشكل مادة للتفكير قبل انعقاد الدورة.

أولا، نظرا للحقيقة المتمثلة في أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل الاستفادة على أفضل وجه من أداة لجنة

والاقتصادية في البلدان الخارجة من النزاعات. وتحيط نيجيريا علما، في هذا الصدد بارتياح، بتقديم تقرير ٢٠١٣ رؤى مفيدة حول أعمال لجنة بناء السلام، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الذي جرى في عام ٢٠١٠ والتحديات التي تواجه اللجنة وبعض الاقتراحات الرامية إلى التصدي لهذه التحديات.

ويسرنا أن نحيط علما، من خلال التقرير، بوجود شراكة ناشئة بين مكتب دعم بناء السلام ومؤسسة داغ همرشولد، تهدف إلى دعم نظر اللجنة في عدد من مسارات العمل ذات الصلة بالسياسات. ونتفق مع ما جاء في التقرير بشأن أهمية مواصلة استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية عن تحقيق أهداف اللجنة والبلدان المدرجة في جدول أعمالها، وخاصة في الميدان. وكما يشير التقرير، ينبغي استمرار عمليات التقييم الدورية والخاصة بحالات بعينها بغية تحديد المجالات الأخرى التي تُعد مثالا للممارسات الجيدة وللمساعدة على معالجة تلك التي تتطلب المزيد من التحسين. ومع ذلك، نود أن نضيف آراءنا بشأن المسائل التي أثّرت في التقرير والتأكيد على بضع القضايا التي تهمنا.

تشكل لجنة بناء السلام محور استقطاب لأصحاب المصلحة الرئيسيين في أعمال بناء السلام عن طريق تجميع الموارد المتاحة وحشد الدعم السياسي للبلدان المدرجة على جدول أعمالها والتنسيق بين الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل تعزيز أهداف بناء السلام. وهي تواصل أيضا جعل المجتمع الدولي يركز اهتمامه على التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلدان التي تدرج ضمن الولاية الموكلة إليها.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن التطورات الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان قد أكدت مرة أخرى أن بناء السلام ليس عملية تدريجية مستقيمة. بل إنه

ذلك بصفتنا عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام منذ إنشائها وبحكم عضويتنا في جميع التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة. وقد قدمنا إسهامات كبيرة في تحقيق وصون السلم والأمن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية ومنطقة الساحل. ونكرر اليوم الإعراب عن التزامنا الثابت بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية وتحقيق السلام والتنمية المستدامين في أفريقيا وما وراءها.

**السيد لامبرتيني** (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وترحب بعرض تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السابعة (A/68/729) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/68/722). ونحن ندرك أهمية النهج الاستراتيجي الجديد فيما يخص المهام الأساسية للجنة بناء السلام، والمتمثلة في الدعوة وتعبئة الموارد وتحقيق الاتساق، ونشيد باللجنة على إدماج البعد الجنساني في جميع ما تضطلع به من أعمال.

كما أننا نرحب بالعملية الانتقالية في سيراليون ون دعم الجهود التي تبذلها حكومتها وشعبها من أجل التصدي لتحديات التنمية والتحول من خلال تنفيذ برنامجهما لتحقيق الرخاء.

ومن ناحية أخرى، نشعر بالقلق إزاء الأنباء المفزعة الواردة من جمهورية أفريقيا الوسطى، التي ارتدت إلى الصراع على الرغم من أنها على جدول أعمال لجنة بناء السلام طوال السنوات الست الماضية.

هل يدل العنف الذي ظهر مجدداً في جمهورية أفريقيا الوسطى على عدم جدوى نهج بناء السلام؟ لا نعتقد ذلك، مثلما لا نعتقد أن نجاح مساعي سيراليون يعني أن بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع هو العلاج الشافي من جميع العلل. في ذلك الصدد، أود أن أقتبس من كلام الأمين العام داغ همرشولد، الذي قال بحكمة:

بناء السلام، ينبغي للدورة أن تنظر في السبل والوسائل التي يمكن لها من خلالها تعزيز ولايتها من أجل بلوغ ذلك الهدف. ويجب أن نواصل العمل على ضمان أن تظل اللجنة أداة أساسية ومحورية للتنمية الاجتماعية والسياسية في الدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع وأن تواصل تبوء مكانتها الصحيحة في منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً، نلاحظ أن التقرير يذكر أن اللجنة قد اعترفت بتكامل مسارات العمل في دور الدول الأعضاء وفي العلاقات مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ومع ذلك، يجب أن نؤكد أهمية تحسين التنسيق والاتساق وتحديد المسؤوليات بوضوح بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لتفادي ازدواجية الجهود وتعظيم الناتج. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة استكشاف السبل الكفيلة بتكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات والشاركة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

ثالثاً، ينبغي لنا استكشاف السبل الكفيلة بحشد دعم الشركاء على الصعيدين دون الإقليمي والدولي للأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل لبناء السلام. ولا يمكن أن تكون هناك عملية بناء سلام حقيقية من دون تمويل كاف. ولهذا السبب، فإننا نثني على الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة لما قدمته من تبرعات مالية، على النحو الذي أفاد به الأمين العام عن أنشطة صندوق بناء السلام في عام ٢٠١٣. وندعو إلى إقامة علاقة عمل أوثق بين اللجنة والصندوق.

والتزام نيجيريا بجهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام ليس موضع شك. فنحن نتصدر الصفوف الأمامية لجهود حفظ السلام وبناء السلام على الصعيد العالمي، ولا سيما من خلال دعمنا للأمم المتحدة في جميع مشاريع السلام، بما في

والأمن، الذي يركز على الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في بناء السلام وعلى البعد الجنساني لعمليات السلام وتسوية الصراعات.

لخبرتنا في بناء السلام بعد انتهاء الصراع جذور عميقة وبالغة الدلالة في تاريخنا الوطني. فمن تحت أنقاض الحرب العالمية الثانية، والخراب الناتج عن الحرب الأهلية، نجحت إيطاليا في مداواة جراحها لتتبري دولة ديمقراطية وواحدة من أكثر بلدان العالم ازدهاراً. علاوة على ذلك، كانت إيطاليا واحدة من الدول الست المؤسسة للاتحاد الأوروبي التي تحلت بالجرأة وبعد النظر لتُقدم، ولما تُض إلا سنوات قليلة على انتهاء الحرب المدمرة، على استثمار جهودها في عملية التكامل الأوروبي، ولتشارك بالتالي في وضع أسس الاتحاد الأوروبي، بعد التوقيع على معاهدة روما. تضم تلك المنظمة اليوم ٢٨ عضواً، وقد حققت لشعوب أوروبا أكثر من نصف قرن من السلام والاستقرار والرفاه.

لكل هذه الأسباب، تتقدم إيطاليا، تحديها روح المشاركة في الخدمة العامة، لعضوية اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ونحن على ثقة بأن إيطاليا، على ضوء تاريخنا ودعمنا لحفظ السلام وبناء السلام ومشاركتنا المستمرة في تلك الجهود حتى الآن، تستطيع أن تسهم مساهمة ملحوظة في أعمال اللجنة.

**السيد غرونديتز (السويد)** (تكلم بالإنكليزية): أود بأن أبدأ بتوجيه الشكر للرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير دروبنيك، فضلاً عن الرئيس الحالي، السفير باتريوتا، على بيانتهما هذا الصباح وعلى التزامهما.

يقع بناء السلام في صميم ولاية الأمم المتحدة، ويجب على جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة أن تسهم في تحقيق هذا المشروع الهام. ترحب السويد بهذه الفرصة لمناقشة مسائل

”إن السعي من أجل إحلال السلام وتحقيق التقدم لا يمكن أن ينتهي في بضع سنين إما بالنصر وإما بالهزيمة. فالسعي إلى السلام والتقدم، بكل ما يصاحبه من تجارب وأخطاء، وبكل نجاحاته ونكساته، لا يمكن أبداً التراجع فيه أو التخلي عنه.“

يتردد صدى هذه الكلمات القوية بالغة الدلالة في تحليل نائب الأمين العام يان إلياسون، الذي أعلن الأسبوع الماضي في مجلس الأمن أنه، في ظل البيئة التي لا يمكن التنبؤ بها والمخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها بناء السلام، يجب على المجتمع الدولي أن يكون على الدوام مستعداً لتجديد التزامه، وتكييف النهج الذي يتبعه إزاء الحالة في الميدان (انظر S/PV.7143).

إيطاليا اليوم في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تطوير مفهوم بناء السلام وتعزيزه وتكييفه وفقاً للمبدأ الأساسي المتمثل في الملكية الوطنية. وقرىبا في الشهر الماضي، قامت مدرسة سانت آنا للدراسات العليا، ومقرها في بيزا، وهي إحدى أهم المؤسسات الأكاديمية في إيطاليا، بتنظيم دورة دراسية رفيعة المستوى في أرض الصومال لمناقشة دور الموظفين المدنيين في بناء السلام مع السلطات المحلية. علاوة على ذلك، يتركز انخراط إيطاليا في هذا الموضوع على أولوية واضحة، هي تمكين المرأة. ووفقاً لما ذكره الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي، فإن الهدف النهائي لبناء السلام هو التصدي لأعمق أسباب الصراع، ألا وهي: ”القنوط الاقتصادي، والجور الاجتماعي والقهر السياسي“ (A/47/277، الفقرة ١٥)

تؤمن إيطاليا إيماناً قوياً بأن القوة التحويلية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنساء والفتيات تشكل عاملاً رئيسياً في التصدي لتلك التحديات وهي عنصر ضروري لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في المجتمعات الخارجة من الصراع المسلح. لذلك شاركنا عام ٢٠١٣ في تقديم قرار مجلس الأمن ٢١٢٢ (٢٠١٣) بشأن المرأة والسلام



والبرامج في الدول الهشة، بصرف النظر عن الجهة التي تقودها، إلى تحليل شامل للصراع من شأنه أن يوجه تخطيط البرامج، وتصميمها، وتنفيذها، ومتابعة نتائجها.

ولذلك، دعونا لا نفوت فرصة أن نمنح الاستعراض سعة في الولاية والنطاق والاختصاصات. في التقرير السنوي المعروض علينا (A/68/729)، تتمثل إحدى نقاط العمل في أن يقوم مكتب دعم بناء السلام بإجراء مشاورات داخل منظومة الأمم المتحدة وأن يقدم تقريراً عن نتائج تلك المشاورات إلى لجنة بناء السلام. ونود أن نحث مكتب دعم بناء السلام على التماس الآراء بشأن جهود بناء السلام على مستوى الأمم المتحدة كافة، وليس فقط التي تبذلها لجنة بناء السلام/مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام.

وهذا يفضي بي إلى نقطتي الثانية الوثيقة الارتباط، ألا وهي الاتساق داخل الأمم المتحدة. بالنظر إلى الولاية الأساسية لجهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام - وهي الإسهام في سد الفجوة بين التنمية والسلام والأمن، واقتراح إستراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراع، وتيسير جهود عمليات الانتقال عموماً - فإن مما لا شك فيه أن الاتساق لا يمثل فحسب أحد عناصر النجاح، بل أيضاً أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة. ويمثل الترتيب لإنشاء مركز تنسيق عالمي خطوة جديرة بالترحيب في ذلك الاتجاه. وسوف يتمثل التحدي والاختبار الحقيقي للقيمة المضافة لمركز التنسيق العالمي في التخطيط المشترك والتنفيذ على الصعيد القطري.

ومع ذلك، فبمعنى أوسع، لن يتحقق الاتساق الحقيقي إلا حين تتصرف منظومة الأمم المتحدة بأسرها بصورة متسقة ومنسقة ومتوائمة، سواء على مستوى ممثليها السياسيين أو على مستوى مختلف الجهات الفاعلة الإنمائية في البلد المعني. وكمثال على ذلك، حين تقرر إحدى البعثات الانسحاب

بناء السلام في الجمعية العامة، وتود أن تسلط الضوء على بعض المواضيع المحددة.

أولاً، فيما يتعلق باستعراض بناء السلام عام ٢٠١٥، نود أن نكرر رأينا الذي مفاده أن تلك العملية ينبغي أن تكون واسعة النطاق وشاملة في طابعها. والقيمة المضافة الأكثر أهمية للاستعراض هي أن يجري فيه نقاش صريح بشأن الكيفية التي تستطيع بها المنظومة ككل أن تصبح أكثر فعالية في معالجة مسألة بناء السلام على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشارك في الاستعراض جميع أصحاب المصلحة، بدءاً من الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها إلى المجتمع المدني، ومراكز التفكير، وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة القادرة على المساهمة. هناك، على سبيل المثال، تجارب قيمة وبالغة الأهمية يمكن استخلاصها من تنفيذ الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة على الصعيد القطري، ومن الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة. ومن شأن هذا النهج أن يعكس أهمية العمليات الشاملة لبناء السلام الفعلي على أرض الواقع.

ينبغي أن يكون الاستعراض شاملاً، أي أن ينظر في جهود بناء السلام التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة برمتها وفي مواطن القوة والضعف فيها على مدى السنوات الخمس إلى العشر الماضية. إن هيكل بناء السلام الأساسي، كما نعرفه - لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام - هو بطبيعة الحال في صميم هذا المسعى. ومع ذلك، فإن العديد من الجهات الفاعلة الأخرى تضطلع بدور تنفيذي حاسم على الصعيد القطري، مثل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، ولكن أيضاً الإدارات الأخرى في الأمانة العامة. وأود أن أشير، على وجه الخصوص، إلى أهمية أن يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتمامه وموارده على المسائل الرئيسية لبناء السلام. يجب أن تستند جميع الأنشطة

البلدان المتأثرة بالصراعات والبلدان الهشة. وهذا مجال يمكن أن يعتز، وينبغي أن يصبح أيضاً جزءاً أساسياً من استعراض بناء السلام.

**السيد روزيشكا (سلوفاكيا)** (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم الهامة. إنها فرصة عظيمة لكل واحد منا للمناقشة وتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالتقارير السنوية للجنة بناء السلام (A/68/729) وصندوق بناء السلام (A/68/722).

تؤيد سلوفاكيا تماماً البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. ومع ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. ولكن قبل أن أفعل ذلك، أود أن أعرب عن تقديري على العمل والقيادة والتفاني التي تميز بها الرئيس السابق للجنة بناء السلام، السيد فلاديمير درووبيك، الممثل الدائم لكرواتيا، وأهنيئ الرئيس الجديد، السيد أنطونيو باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل على توليه رئاسة اللجنة.

تولي سلوفاكيا أهمية كبيرة لعمل وأهداف لجنة بناء السلام. ونؤيد تماماً جهودها المستمرة من أجل إحلال السلام الدائم والاستقرار في العديد من الدول في أرجاء العالم، والمساعدة في تحاشي الانتكاس إلى الصراع. وفي نفس الوقت، ندرك تماماً أن بناء السلام عملية معقدة تتطلب الوقت والموارد. وهي عملية تتألف من مكونات وطبقات مختلفة ومتراصة ومتصلة ببعضها البعض بشكل لا انفكاك منه. ونادراً ما يكون بمقدور بلد واحد الإسهام في دعم وتطوير جميع صكوك وآليات بناء السلام. ومن هنا، فإن ما لدى الدول الأعضاء تخصص وتركيز مواضيعي يصبح قيمة مضافة إلى النجاح الشامل لمشروع بناء السلام برمته.

إن سلوفاكيا ما انفكت منذ سنوات وحتى الآن، تتابع إصلاح القطاع الأمني بوصفه أحد العناصر الرئيسية في عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع وتحقيق الاستقرار. بعد

التدريجي، من الضروري أن ينبري الفريق القطري للأمم المتحدة ليكفل استمرار تركيز كل من الجهات المانحة والحكومة المضيفة على المسائل الرئيسية والموارد المهمة لاستدامة السلام وبناء الدولة. ولهذا السبب أيضاً ينبغي أن يكون استعراض أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام واسع النطاق وأن تشارك فيه جميع الجهات الفاعلة العاملة على الصعيد القطري، وليس فقط هيكل بناء السلام الأساسي.

شغل كرسي الرئاسة نائب الرئيس، السيد دينغ (جنوب أفريقيا).

ثالثاً، فيما يتعلق بصندوق بناء السلام، نرحب بزيادة إجمالي الدعم المقدم للصندوق خلال عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢. ما زالت السويد من بين أكبر المانحين. ورافق ذلك أيضاً مع المسؤولية عن دعم زيادة فعالية وكفاءة استخدام الأموال. ونشارك مشاركة نشطة في تلك المناقشات. من المؤكد أن لصندوق بناء السلام وضعاً إستراتيجياً مؤثراً، فما أقل الجهات المانحة الأخرى التي تكون موجودة في البلد مبكراً غداة انتهاء الصراع. واستجابة لطلب العديد من الجهات المانحة، أحرز الصندوق تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالرصد والتقييم، وهو أمر ترحب به السويد.

والمساواة بين الجنسين من المجالات الأخرى التي تحتاج إلى المزيد من التحسين. ونعتقد أن الصندوق يمكن أن يفعل أكثر مما يفعل الآن للتركيز على المرأة بوصفها من بناء السلام وعنصراً من عناصر التغيير. بالمقارنة مع الجهات الفاعلة الأخرى، فإن صندوق بناء السلام أفضل من غيره في تخصيص الموارد من أجل تمكين المرأة. ومع ذلك، لا يزال بالإمكان تحقيق المزيد في هذا المجال.

أخيراً، أكرر تعقيبي السابق على مسألة التماسك، فصندوق بناء السلام ينطوي على إمكانيات كبيرة بحيث أصبح أداة فعالة للتكامل في الأمم المتحدة كونه يعمل في

إن صون السلم والأمن الدوليين هدف أساسي للأمم المتحدة. ومع ذلك، شهدنا في مناسبات عديدة انتكاس البلدان إلى الصراعات التي ما لبثت أن خرجت منها. تؤدي لجنة بناء السلام دوراً أساسياً في جهود حفظ السلام. وما انفكت إسبانيا تسهم بنشاط في أعمال لجنة بناء السلام. ومن الجدير بالذكر أننا ثامن أكبر مساهم في صندوق بناء السلام. وعلاوة على ذلك، كنا أعضاء في اللجنة التنظيمية لمدة ثماني سنوات، ومساهما رئيسياً في الصندوق خلال السنوات الأربع الماضية. وعلاوة على ذلك، نحن أعضاء في جميع تشكيلاتها القطرية.

إن تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السابعة (A/68/729) يمثل أساساً ممتازاً للمضي قدماً بعملية استعراض هيكل لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أود تأكيد بعض الأفكار التي ذكرها بالفعل السفراء الذين تكلموا قبلي.

تتمتع اللجنة بوجود قيم في الميدان، وهي ميزة يجدر بنا الاستفادة منها. ويجب علينا مواصلة الإصرار على أهمية الملكية الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن إشراك البلدان في جدول أعمال اللجنة عنصر رئيسي. إذ من دون وجهات نظرهم أو آرائهم، لن ينجح عمل اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، كما ذكر رئيس لجنة بناء السلام، من الجوهرى التعويل كثيراً وبشكل وثيق على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن اللجنة أفضل جهة قادرة على العمل مع سائر الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، لا سيما مع الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتتمتع أيضاً بوضع متميز للإبقاء على علاقة قوية مع الممثلين الخاضعين للأمين العام. وفي الواقع، ألها مسألة تتعلق بتضافر الجهود وتبادل الخبرات والقيام بالتحليلات المشتركة.

وحتماً أن السلام الدائم يتوقف على تعزيز سيادة القانون بجميع أبعاده. ولا بد للمجتمع الدولي من دعم تنمية القدرات المدنية وبناء المؤسسات في تلك البلدان التي مرت بصراعات مؤخراً. ومن الحيوى أيضاً تعزيز الشمولية في النمو الاقتصادي

صدور التقرير الثاني للأمين العام عن إصلاح قطاع الأمن في آب/أغسطس عام ٢٠١٣ (A/67/970)، وسلوفاكيا تعمل بوصفها رئيساً مشاركاً لمجموعة الأصدقاء لإصلاح القطاع الأمني، وتعمل جنباً إلى جنب مع جنوب أفريقيا والأمم المتحدة، ونظمت العديد من الأحداث على مختلف الصعد بهدف زيادة فعالية النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة نحو تلك الأداة الشاملة للسلم والأمن.

إن الخبرة المباشرة المكتسبة في الميدان، بما في ذلك العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والعمليات المتواجدة في البلدان الخارجة من صراعات، تبين بوضوح أنه يجري الاضطلاع بعملية شاملة لإصلاح القطاع الأمني بقيادة وطنية تركز على شراكات حقيقية لتنفيذ المشاريع وانخراط إقليمي. ويمكنها أن تتناول تدريجياً الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والهشاشة، وهيئة بيئة تمكينية للتنمية المستدامة.

إن سلوفاكيا إذ تبقى هذا الهدف نصب عينيه، قدمت مساهمتها الأولى وهي عبارة عن مبلغ ٤٠ ٠٠٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة المشترك الذي يديره مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء. وهكذا أصبحت سلوفاكيا المساهم المالي الخامس والخمسين في صندوق بناء السلام تماشياً مع التزامها تعزيز مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مالياً في البلدان الخارجة من صراعات، وتعزيز جهود بناء السلام، لا سيما حول إصلاح القطاع الأمني.

وفي الختام، أود أن أؤكد استمرار سلوفاكيا في تقديم الدعم لأنشطة الأمم المتحدة في أعمال وهيكل بناء السلام، فضلاً عن استعدادنا للتنسيق الوثيق والتعاون مع جميع الدول الأعضاء في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

**السيد مارشيسي أويارزون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):**  
تؤيد إسبانيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود تقديم المساهمات الإضافية التالية.

الانتعاش الاقتصادي وما بين القطاع الأمني إلى مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام. وبالنظر إلى الاتساع الشاسع لمنطقة العمليات، نعتقد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في تنسيق وتخطيط وضمان الاتساق بين الجهات الفاعلة على الصعيد الدولي. وبالتالي، فإنه يجب تحديث هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وتحسينه باستمرار لتلبية احتياجات العصر الحالي. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الاستعراض الشامل لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، والمقرر إجراؤه في عام ٢٠١٥.

ولجنة بناء السلام لها مكانة خاصة في هذا الهيكل. وقوتها تكمن في نهجها الذي تتولى زمامه الدول الأعضاء. ويمكنها تلبية احتياجات ومطالب الدول الأعضاء في مرحلة ما بعد الصراع من خلال إرادة ودعم الدول الأعضاء فيها. وفي هذا الصدد، يجب تحسين الاستفادة من إمكانيات اللجنة. ولا بد من تحسين تنسيقها وتواصلها مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى هذا الأساس، فإننا نرحب بجلسة الإحاطة التي عقدها مجلس الأمن بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع (انظر S/PV.7143) في ١٩ آذار/مارس. وتمثل الدورة السنوية للجنة بناء السلام، التي ستعقد في حزيران/يونيه من هذا العام، فرصة هامة أخرى لتحسين تحديد الكيفية التي يمكن بها زيادة فعالية اللجنة على صعيد تواصلها مع كل من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والبلدان التي تتعامل معها.

تتمثل أداة هامة أخرى لجهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام في صندوق بناء السلام. ونعتقد أن الصندوق يمثل أداة حيوية للمجتمع الدولي والبلدان المتضررة من الصراعات في جهودنا المشتركة الرامية إلى تركيز الاهتمام في الوقت المناسب على الاحتياجات الخاصة. وتركيا تساهم بانتظام في الصندوق،

واستحداث فرص العمل. وعلاوة على ذلك، كما قال سفير السويد قبل لحظات قليلة، يجب أن تؤدي المرأة دوراً محورياً في عمليات بناء السلام. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب علينا إزالة العقبات التي تعوق مشاركتها الكاملة في عملية إعادة الإعمار الوطني.

تعمل إسبانيا، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى للتحضير للاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في ٢٣ حزيران/يونيه، وسنكون مستعدين في ذلك الاجتماع للمساهمة بكل ما لدينا من خبرات وأفكار جديدة من أجل المستقبل.

ما برحت إسبانيا لسنوات عديدة تدعم عمليات بناء السلام. وقد أيدنا بناء القدرات في قطاعي العدالة والأمن، ووضعنا برامج التدريب على المسار العملي، ونعمل على تبادل الخبرات ونقوم بأفضل الممارسات وفقاً للأولويات التي حددتها الجهات الوطنية الفاعلة. ونأمل في الاجتماع الرفيع المستوى الهام أن يكون بوسعنا تقاسم الخبرات والدروس التي تعلمناها خلال تلك العمليات، وبقيامنا بذلك، نظهر مرة أخرى التزام إسبانيا الثابت بلجنة بناء السلام.

**السيد شفيق (تركيا)** (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على بيانه الافتتاحي. كما أشكر رئيسي لجنة بناء السلام السابق والحالي والممثلين الدائمين لكرواتيا والبرازيل، وأشكر السيد فلاديمير دروبنيك، والسيد أنطونيو دي أغويار باتريوتا، على إحاطتهما الإعلاميتين.

واليوم، فإن بناء السلام قد أصبح جزءاً أساسياً لا يتجزأ من الدعم الدولي للبلدان المتضررة من الصراعات. وبفضل المساعي الكبيرة التي بُذلت داخل منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، لدينا الآن فهم أفضل وهيكل متطور جداً لبناء السلام في الأمم المتحدة.

ومبادرات ومهام بناء السلام تزداد تنوعاً وتعقيداً. فهي تشمل أنشطة واسعة النطاق تتفاوت ما بين العدالة إلى

الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة. وأود أيضا أن أهنئ السفير باتريوتا، ممثل البرازيل، على انتخابه رئيسا للجنة بناء السلام في دورتها الثامنة. كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسفير دروينياك، ممثل كرواتيا، على قيادته ورئاسته الممتازة للجنة في العام الماضي.

في هذه المرحلة، تود ماليزيا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلت به تونس باسم حركة عدم الانحياز. ويود وفد بلدي أيضا أن يثني على دور مكتب دعم بناء السلام في إعداد تقرير لجنة بناء السلام (A/68/729) عن دورها السابعة وأن يرحب بتقرير الأمين العام (A/68/722) عن صندوق بناء السلام.

وترحب ماليزيا بالآراء الناقبة والنتائج والاستنتاجات الواردة في التقريرين. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعرب عن آرائه بشأن بعض النتائج ذات الصلة الواردة في التقريرين. ما فتئت ماليزيا تؤمن بإيمان قويا بأن بناء السلام يشكل جانبا هاما من عمل الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. والتقريران يقومان بدور هام في توجيهنا بشأن عمل لجنة بناء السلام في مجال التعمير بعد انتهاء الصراع في البلدان الخارجة من الصراع. ويتفق وفد بلدي مع جاء في التقريرين بشأن ضرورة مواصلة أنشطة الدعوة والمواكبة السياسية وتعبئة الموارد وتحقيق الاتساق بوصفها الأنشطة الرئيسية للجنة بناء السلام.

وعلى الرغم من أوجه التقدم المختلفة التي حققتها اللجنة في عملها، فإن وفد بلدي يعتقد أن ثمة مجالا لتحسين في جهود اللجنة الرامية إلى التوعية بمفهوم بناء السلام والتعريف به. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالقرار الذي ينص على عقد دورة سنوية للجنة بناء السلام. فالدورة السنوية تمثل فرصة للدول الأعضاء لإعادة تشكيل نظرة المجتمع الدولي إلى اللجنة وما تقوم به من أعمال.

وبينما تتيح الدورة السنوية توثيق التفاعل والمشاركة بين أصحاب المصلحة المعنيين في نيويورك، فإنها توفر أيضا

ونحن نرحب باتساع قاعدة الجهات المانحة للصندوق في السنوات الأخيرة، كما يرد في تقرير الأمين العام (A/68/722).

ونشيد أيضا بالعمل الذي يقوم به مكتب دعم بناء السلام بقيادة الأمين العام المساعد، السيدة جودي شنغ - هوبكتر. فالمكتب يمثل عنصرا مكملا حيويا لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، يكفل الاتساق والتنسيق وتقديم الدعم في الوقت المناسب.

وما فتئت تركيا، من جانبها، تشارك على نحو متزايد في جهود الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهي أمور مترابطة بشكل وثيق. ومن الضروري القيام بما ضمن إطار متسق واستراتيجي. ونحن نعمل مع فنلندا ومجموعة أصدقاء الوساطة بشأن كيفية تعزيز مفهوم الوساطة داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء. ونرى أن الوساطة أداة شاملة وفعالة، تقوم على الموافقة وتطبق على جميع مراحل دورة الصراع. ونحن نعتبر الوساطة والتيسير السبيل الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة لمنع نشوب الصراعات وحلها، وبالتالي إنقاذ الأرواح الغالية.

وعلاوة على ذلك، فإننا نقدم دعما واسع النطاق في مجال بناء السلام لبلدان مثل أفغانستان والصومال. كما تدعم تركيا بنشاط برامج بناء السلام المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى مساهمتنا المالية في صندوق بناء السلام، والتي أشرت إليها سابقا، فإننا نشارك بنشاط في أعمال لجنة بناء السلام من خلال عضويتنا في أربعة من التشكيلات القطرية المخصصة الستة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أنه لكي تنجح الجهود المبذولة لبناء السلام، فيجب أن تتولى البلدان المتضررة القيادة وأن تمتلك زمام الأمور في تحديد مستقبلها وأن تعمل مع المجتمع الدولي لضمان شمولية العملية.

**السيد رجا زيب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):**

بادئ ذي بدء، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس



المتحدة للمستوطنات البشرية، وآليات لجنة الأراضي المعنية بقانون الأراضي، وحل المنازعات المتعلقة بالأراضي في ليبيريا. ووفد بلدي واثق من أنه مع إيلاء الاهتمام الواجب والتشاور المستمر مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، فإن ليبيريا على الطريق الصحيح لسن قانون اراضي أكثر تبسيطا، يمكن أن يجتذب الاستثمارات إلى البلد ويسرهما.

يواصل تقرير لجنة بناء السلام تسليط الضوء على أهمية تعبئة الموارد من أجل دعم أنشطة بناء السلام. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي أهمية الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية فيما يخص توليد الموارد المالية اللازمة لدعم جهود بناء السلام. ومع ذلك، فإن ماليزيا ترى أن تطوير القدرات المدرة للدخل في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، يكتسي نفس القدر من الأهمية. وعلى هذا النحو، فإننا نعتقد بأنه ينبغي للجنة بناء السلام تعزيز استراتيجيات ذات مصداقية لتعزيز الحوكمة والإدارة العامة في هذه البلدان، وذلك بهدف تعزيز توليد الدخل.

في سياق مماثل، هناك حاجة إلى قدر أكبر من التأزر أيضا بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ونشيد بدور الصندوق في عام ٢٠١٣ على النحو الوارد في التقرير. ولا يثبت تدخله الرئيسي في ١٤ بلدا، وصرفه ٨٧,٦ مليون دولار أمريكي، سوى أهمية دور الصندوق في توفير المساعدة المالية المباشرة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأتاحت هذه التدخلات المباشرة إمكانية إحلال السلام والاستقرار في حالات النزاع. ورغم ذلك، يوفد وفد بلدي رؤية تحسين مواءمة أنشطة الصندوق مع أنشطة لجنة بناء السلام.

ويعتقد وفد بلدي أيضا أن مشاركة الدول الأعضاء وشموليتها أمران ضروريان. ونؤكد على الدور الهام الذي يضطلع به رؤساء لجنة بناء السلام، والتشكيلات من أجل تسهيل العمل مع البلدان بشأن جدول أعمال اللجنة. ونرى بأن هذه الجهود لا تزال مهمة فيما يخص ربط لجنة

بمحالا لتحديد القضايا والتحديات الهامة التي تواجه الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى في مجال التعمير بعد انتهاء الصراع. وهذا التفاعل والمشاركة مع مختلف الأفرقة سيكفل نشر الوعي بدور بناء السلام في الحيلولة دون انزلاق البلدان من جديد إلى الصراع، فضلا عن الفهم الشامل لهذا الدور.

وماليزيا تعتقد دائما أن الانتعاش الاقتصادي أمر بالغ الأهمية في دعم البلدان الخارجة من الصراع. وفي هذا الصدد، فإن جذب الاستثمارات يتطلب إطارا قانونيا فعالا لحماية امتيازات المستثمرين الدوليين وحقوق المجتمع المحلي.

ونحن ندعم الجهود الرامية إلى إنعاش اقتصاد ليبيريا من خلال مشاركة شركة سايم داري. فالشركة تستخدم ما مجموعه ٨٠٠ ٣ عامل ليبيري في المزارع المملوكة لها. وتواصل الشركة البرهنة على تحليها بالمسؤولية الاجتماعية من خلال العمل مع مختلف أصحاب المصلحة، وهم، حكومة ليبيريا والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك جمعية أنصار الخضرة، وغيرهم من الشركاء الدوليين ذوي الصلة. فتعزيز العلاقات مع المجتمعات المحلية جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما شرعت الشركة في جهود لدعم الاحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي، بما في ذلك من خلال بناء الطرق والمستشفيات والمدارس وتوفير فرص العمل.

بينما واصلت سايم داري دعم جهود الإنعاش الاقتصادي في ليبيريا، فإنها قد واجهت تحديات متعددة في البلد. ويرى وفد بلدي أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل من أجل مواءمة قوانين الأراضي المحلية، بغية حماية كل من الشركات الدولية والمجتمع المحلي. ونعتقد أن لجنة بناء السلام في وضع جيد يمكنها من توفير المشورة اللازمة بشأن وضع السياسات وصياغة الإطار القانوني، من أجل تعزيز سيادة القانون. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن أثنى على عمل برنامج الأمم

ثلاثة اجتماعات تهدف إلى تعزيز الوظائف الأساسية للجنة، وكذلك لمعالجة المسائل المواضيعية لبناء السلام المخصصة لعام ٢٠١٣. وسلط الفريق في تلك الاجتماعات، الضوء على النهج العملية للجنة، فيما يخص دعم تنظيم مؤتمرات الشركاء المانحين، والمساعدة فيما يخص توليد موارد محلية لتمويل أولويات حاسمة في مجال بناء السلام، ودفع المصالحة الوطنية المراعية للمنظور الجنساني قدما. وساعدت المناقشات التي جرت خلال الاجتماعات على زيادة التركيز على نقاط قوة اللجنة وكذلك إمكاناتها. كما يسر الفريق العامل أيضا انخراط أكثر كفاءة وفعالية من جانب لجنة بناء السلام مع البلدان المدرجة على جدول أعمالها وكيانات الأمم المتحدة وغير التابعة للأمم المتحدة. وغني عن القول، بأنه يجب أن تستمر تلك الجهود ويتواصل تعزيزها، بحيث يمكن للجنة الاستعداد على أفضل وجه ممكن لاستعراض عام ٢٠١٥ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

وتأمل اليابان في أن تسهم أنشطة الفريق في التحضير للاستعراض، من خلال استخلاص الدروس العملية للتشكيكات القطرية، وتوفير منبر مستمر للتعليم بينها. وفي هذا الصدد، خلال الاجتماع الرسمي الذي عقدته اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، الذي عقد في ٢٩ كانون الثاني/يناير، اقترحت اليابان "الدروس المستخلصة من العمليات الانتقالية وخروج بعثات الأمم المتحدة" كموضوع لأنشطة الفريق العامل، فيما يخص الدروس المستفادة التي جرت خلال عام ٢٠١٤. من خلال الاعتماد على خبرة البلدان التي تمر فيها بعثات الأمم المتحدة بفترات انتقالية أو تقلص حجمها، أو حيث تكون الدول المدرجة في جدول أعمال اللجنة في فترة ما بعد العملية الانتقالية، سيتناول الفريق العامل مسألة الكيفية التي يمكن من خلالها للجنة معالجة الحاجة إلى نهج منسق ومتكامل فيما يخص بناء السلام والمصالحة بعد الصراع. وتأمل اليابان

بناء السلام، التي يوجد مقرها في نيويورك، بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومع ذلك، فإننا نعتقد أيضا أن دور السفارات المقيمة للدول الأعضاء في لجنة بناء السلام، هو مورد لم يجر استكشافه كما يجب فيما يخص اللجنة. ونود أن نؤكد أهمية استمرار المناقشة بخصوص هذه المسألة، وذلك بهدف الارتقاء بدور السفارات المقيمة في الميدان. ويمكن للسفارات دعم لجنة بناء السلام، خلال الزيارات الميدانية والإشراف على تنفيذ الاتفاقات مع البلدان المضيفة.

في الختام، يرى وفد بلدي بأن عمل كل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، قد أضحى متزايد الصعوبة، مع السيناريوهات المتغيرة للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تدعو ماليزيا إلى التزامين سياسي ومالي أكبر من جانب الدول الأعضاء، دعما لأعمال كل من اللجنة والصندوق.

**السيد يامازاكي (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): يسرني مخاطبة الجمعية العامة بمناسبة مناقشة تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السابعة (A/68/729) وتقرير صندوق بناء السلام (A/68/722).

أود أولا أن أعرب عن امتناننا للسفير دروبنيك، رئيس لجنة بناء السلام المنتهية ولايته، على رئاسته لعمل لجنة بناء السلام خلال عام ٢٠١٣. ويجسد تقرير اللجنة، المهام الرئيسية للجنة وأعمالها، في حين يبين الجهود المبذولة للمضي قدما بتنفيذ جدول الأعمال الذي اعتمد في التقرير السابق (A/67/715). إن اليابان ترحب بالتقدم المحرز في عدد من المجالات، مما يوضح القيمة المضافة للجنة بناء السلام، ويقوي أثرها على أرض الواقع، بما في ذلك تعزيز دور لجنة بناء السلام كمستشار لمجلس الأمن، وتوثيق خلاصة أساليب العمل القائمة، وإقامة شراكة جديدة مع اتحاد نهر مانو.

عقدت اليابان العام الماضي، بوصفها رئيسة للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام،

المتواصلة التي يقدمها مكتب دعم بناء السلام. وتظل اليابان ملتزمة التزاما شديدا ببناء السلام وأنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ونحن نتطلع إلى تحقيق الأهداف الموضوعية لهذا العام.

**السيدة إفستيغيفا (الاتحاد الروسي)** (تكلمت بالروسية): إننا نعتبر المساعدة في مجال بناء السلام من العوامل الرئيسية لتحقيق التسوية الفعالة للصراعات ومنع تكرارها. ونعتقد أيضا أن نجاح هذه المساعدة والطابع الطويل الأجل لنتائجها يتوقفان على اتباع مبدأ الملكية الوطنية للدول عند البت في أولويات بناء السلام، والإشراف على تنفيذها العملي من جانب الهيئات الوطنية التي تمثل مصالح المجتمع ككل.

بطبيعة الحال، إن للأمم المتحدة دورا خاصا تؤديه في تنسيق الجهود الدولية لصالح الانتعاش بعد الصراع. ويتطلب هذا العمل جهودا منسقة من الدول الأعضاء، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والأمانة العامة، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية.

ولا بد لنا من ملاحظة أنّ المساعدة الدولية لبناء السلام لا تزال مجتزأة. فعدم وجود تنسيق لتقسيم العمل يؤدي إلى الازدواجية في بذل جهود بناء السلام، فضلا عن سوء توزيع الموارد والأدوات الموجودة وإهدارها. وفي هذا الصدد، من المهم أنه ينبغي لجميع الأطراف التي تشارك في جهود بناء السلام أن تعمل بدقة ضمن ولاياتها، وتنشئ أطرا معيارية. وبديهي أننا من أجل إحراز نتائج عملية، نحتاج إلى بذل مزيد من الجهود في بناء هيكل بناء السلام، داخل المنظمة وعلى المستوى القطري معا.

إن الاتحاد الروسي يؤيد عمل لجنة بناء السلام بوصفها واحدة من الهيئات الحكومية الدولية المركزية لتنسيق المساعدة في بناء السلام. ونحن نرى قيمتها المضافة في نوعية المشورة التي تقدمها لمجلس الأمن، بناء على طلبه، بشأن بلدان مدرجة

العمل بشكل وثيق مع الرئيس الحالي للجنة، السفير باتريوتا، ورؤساء التشكيلات القطرية.

إن صندوق بناء السلام عنصر مهم جدا في أنشطة الأمم المتحدة الخاصة ببناء السلام. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بتقرير الأمين العام عن الصندوق. وقدما خلال هذا الشهر مساهمة إضافية قيمتها ١٠ ملايين دولار لصندوق بناء السلام، الذي يجعل الإسهام الياباني الإجمالي يبلغ ٤٢,٥ مليون دولار. وذلك الإسهام تعبير عن التزام اليابان الراسخ ببناء السلام وتوقعاتها العالية من الصندوق.

كما جاء في تقرير الأمين العام، حققت أنشطة صندوق بناء السلام تقدما كبيرا من ناحية الكم والكيف. ونتوقع أن يواصل صندوق بناء السلام، تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين في البلدان المضيفة، من خلال اللجنة التوجيهية المشتركة. ومن ناحية أخرى، لا يزال ثمة مجال للصندوق لتعزيز دعمه للمسائل الجنسانية. ونتوقع أن يعزز جهوده الرامية إلى إدماج المساواة بين الجنسين في بناء السلام، من خلال تعزيز برامجها المركزة على البعد الجنساني.

وسوف يكون عام ٢٠١٤ عاما حاسما بالنسبة لصندوق بناء السلام.

وسوف يجري الاستعراض الدوري، وتصاغ خطة عمل جديدة للسنوات الثلاث المقبلة. ونحن نتوقع أن يوفر الاستعراض بشأن نموذج عمل الصندوق، وإدارته الاستراتيجية، وموقعه الاستراتيجي فرصة ممتازة له كي يعزز خصائصه الفريدة، بما في ذلك سرعة عمله، ومرونته، ودوره الحافز، وقدرته على تعزيز الملكية الوطنية.

وبمساعدة من مكتب دعم بناء السلام، فإن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام لا يزالان في صميم هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وفي هذا الصدد، تقدّر اليابان المساعدة

بلد بعينه لا يمكن أن يتحقق إلاّ باتباع نهج يُتفق عليه بشكل متبادل، ويكون تكميليا، وشاملا، واستراتيجيا.

ونحن نتشاطر الاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة بشأن أولوية دعم الجهود الوطنية لبناء السلام، والضرورة الحيوية لتحسين التنسيق في أعمال اللجنة مع الهيئات الرئيسية للمنظمة، والسعي لمشاركة أكثر نشاطا في التعامل مع ولايات محددة للوكالات السياسية والمالية الإقليمية ودون الإقليمية. وكل ما سبق ذكره، عندما يجري الاضطلاع به مع إيلاء الاعتبار الواجب للدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، والتركيز على التصدي للأسباب الجذرية للصراع، سوف يؤدي في رأينا إلى زيادة القيمة المضافة لنتائج عمل اللجنة، وفعاليتها، واستدامتها.

والأحداث المخطط لها هذا العام، بما في ذلك عقد الدورة السنوية الأولى للجنة، وبدء الأعمال التحضيرية للاستعراض المقبل في عام ٢٠١٥، سوف تساعد في تعزيز اللجنة إلى حد كبير، بوصفها هيئة حكومية دولية تؤدي دورا محوريا في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

ولا يزال صندوق بناء السلام أحد أهم العناصر في هيكل بناء السلام، وهو آلية لتوفير التمويل في حالات الطوارئ، ويساعد على جذب الموارد الطويلة الأجل لأعمال الترميم والتطوير. وقد أثبت صندوق بناء السلام فعاليته. ونتيجة لذلك، تواصل روسيا، على أساس سنوي، الاسهام في هذا الصندوق بتقديم مبلغ مليوني دولار. وتوفير المساعدة عن طريق الصندوق للبرامج والمشاريع التي تضعها الحكومات والأمم المتحدة يسمح لنا بالنظر على النحو الواجب في أولويات البلدان المضيفة، وكفالة نهجها المسؤول حيال استخدام هذا الدعم. وفي حين أنه من المهم التأكيد على ألاّ تصبح البلدان المتلقية مدمنة على المساعدة، ما زلنا نؤمن بأنه لا يوجد بديل لمبدأ قسمة الموارد الوطنية. لذلك، ليس من المقبول فرض أي

في جداول أعمال كلتا الهيئتين. ونعتقد أن اللجنة، كجزء من ولايتها، يجب أن تساهم أيضا في معالجة المسائل الهامة الشاملة للقطاعات ذات العلاقة ببناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وهذه تتطلب مناقشة متعددة الأوجه مع الدول الأعضاء داخل الهيئات الرئيسية للمنظمة.

لقد اكتسبت لجنة بناء السلام حتى الآن خبرة كبيرة في إجراء حوار مباشر مع الحكومات الوطنية على أساس الرقابة المشتركة للامثال، وتنسيق الجهود التي تبذلها الأطراف الدولية في تنفيذ الأولويات التي تحددها البلدان الخارجة من الصراع. واستقرار الأوضاع في سيراليون وليبيريا وبوروندي يمكن أن يكون مثالا إيجابيا على ذلك. نحن بحاجة إلى البناء على هذه النجاحات، بما في ذلك عن طريق مواصلة إصلاح قطاع الأمن، وكفالة إحراز التقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفقر والبطالة. وثمة دور خاص في هذا الصدد يجب أن تؤديه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وبناء على ذلك، فإن تجربة غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى تتطلب منا إجراء تحليل دقيق لجهود بناء السلام، مع التركيز على الأسباب التي تؤدي بالجهود المبذولة في بعض الأحيان إلى عدم إحراز النتائج المتوقعة، وإلى عدم إبقاء الوضع في بعض الحالات بعيدا عن الانتكاس والعودة إلى مرحلة ساخنة جديدة.

ومع تقييمنا الإيجابي عموما لعمل لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٣، نود أن نعرب عن تقديرنا للممثل الدائم السابق لكرواتيا، السيد رانكو فيلوفيتش، على العمل الذي أدّاه بصفته رئيسا للجنة بناء السلام، وأن نتمنى لرئيس اللجنة الجديد، الممثل الدائم للبرازيل، السيد غيلهيرم دي أغويار باتريوتا، النجاح في هذا المسعى.

إن التحليل الاستقرائي الوارد في التقرير النهائي عن عمل اللجنة (A/68/729) والمهام التي تؤديها في لفت انتباه البلدان المدرجة في جدول أعمالها، وتعبئة الموارد، وزيادة التماسك، يثبت مرة أخرى أن النجاح العملي في التنفيذ المتعلق بحالة كل

عضويتها الفريد بحيث تستقطب الدعم السياسي لانخراطها في الميدان وفي المنتديات الحكومية الدولية، على أن يرافق ذلك جهد دعوي قوي. علاوة على ذلك، يزخر هيكل عضوية اللجنة المتفرد بثروة من الدراية والخبرات والموارد المالية التي ينبغي أن يكون كل عضو من أعضاء اللجنة مستعداً للإسهام بها ومشاطرتها، على حسب قدرات كل عضو وميزاته النسبية.

ترتبط مسألة التنسيق والاتساق بعلاقة اللجنة مع الكيانات الأخرى. وندعو اللجنة إلى الحفاظ على علاقات تعاضدية مع القيادات العليا للأمم المتحدة في الميدان. تستطيع اللجنة أن تسخر الوزن السياسي لدولها الأعضاء في مساندة قيادة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، ويتوقع من بعثات الأمم المتحدة في المقابل أن تتابع وأن تدعم بقوة المجالات ذات الأولوية المتفق عليها بين لجنة بناء السلام والبلدان المدرجة في جدول أعمالها. وسوف تساعد وحدة الإستراتيجية والوضوح فيما يتعلق بتقسيم العمل على تحديد الفرص التي تحتاج إلى الدعم والتحديات التي تتطلب استجابة جيدة التوقيت. من شأن ذلك أن يساعد الأمم المتحدة على توحيد الأداء، ومواصلة تركيزها على الأولويات المحددة على الصعيد الوطني في الميدان، وكفالة أن تتماشى التوجيهات التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة في المقر إلى البعثات الميدانية مع الأولويات الوطنية لبناء السلام.

أما فيما يتعلق بتعبئة الموارد، فإننا ندعو إلى مواصلة الدعوة بالنيابة عن البلدان المدرجة في جدول الأعمال بهدف التأكيد على إحراز التقدم السياسي والاجتماعي - الاقتصادي واجتذاب المساعدات و/أو الاستثمارات الأوسع نطاقاً. ونحن سعداء بصفة خاصة بالجهود التي تبذلها التشكيلات القطرية. ونشيد على وجه الخصوص بالمبادرة إلى إيفاد بعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لتقييم جهود لجنة بناء السلام مع سيراليون. ويحدونا الأمل في أن تساعد التوصيات التي قدمتها

مشاريع مواضيعية على البلدان بشكل مصطنع. فالأولوية في مجالات التعاون يجب أن تحددها الحكومات المتلقية بذاتها.

**السيدة بيجي (رواندا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم الجلسة المعقودة هذا اليوم. وأشكر أيضاً السيد أنطونيو دي أغويار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس لجنة بناء السلام، على بيانه. وأود كذلك أن أتقدم بخالص الشكر إلى السيد رانكو فيلوفيتش، الممثل الدائم السابق لكرواتيا، والرئيس السابق للجنة بناء السلام، على تفانيه والتزامه القوي بعمل اللجنة خلال عام ٢٠١٣. ونشكر أيضاً الممثل الدائم الحالي لكرواتيا، السيد فلاديمير دروبنيك، على عرض تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السابعة (A/68/729).

تود رواندا أن تنضم إلى الآخرين في الإحاطة علماً مع التقدير بتقرير لجنة بناء السلام، وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/68/722)، اللذين يقدمان تحليلاً شاملاً للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض عام ٢٠١٠، فضلاً عن التحديات التي لا تزال اللجنة تواجهها، والطريق إلى الأمام لتعزيز قيمتها وتوطيد دورها الاستشاري. وبناء على ما تقدم، أود أن أذكر ما يلي.

يسلط وفد بلدي الضوء على أهمية البناء على العناصر الهامة المنبثقة من هذين التقريرين، والإحاطة الإعلامية التي عقدها مجلس الأمن (انظر S/PV.6954)، والحوار التفاعلي غير الرسمي الذي جرى في ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، على التوالي، والذي أتاح الفرصة لتبادل الآراء حول كيفية اعتماد الأمم المتحدة على التركيبة الفريدة لهيكل لجنة بناء السلام، وتعزيز دور اللجنة في إسداء المشورة إلى أجهزتها الأم.

من الأمور الواعدة أن اللجنة سلمت بأوجه التكامل القائم بين مسارات العمل المتعلقة بدور الأعضاء والعلاقات مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. ونعتقد أنه لا يمكن للجنة أن تحدث أثراً إلا إذا كانت قادرة على الاستفادة من هيكل



بالانتقال إلى تقرير صندوق بناء السلام، نلاحظ أنه حدثت زيادة ملحوظة في الاستثمارات مقارنة بمستواها عام ٢٠١٢. ونشكر الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى التي قدمت تلك المساهمات القيمة.

والصندوق في سبيله لأن يصبح أداة حيوية للاستجابة السريعة والمحفزة لبناء السلام، وهو ما تحتاج إليه البلدان المعنية أشد الحاجة. وندعو الأمين العام لاستكشاف كيف يمكن للصندوق أن يستثمر في التشجيع على بناء القدرات، بما في ذلك عن طريق تيسير نقل المعارف والخبرات فيما بين البلدان الخارجة من الصراع وبلدان الجنوب.

ويقف بلدي على أهبة الاستعداد لتبادل المعارف بشأن مسار الانتعاش لدينا بعد انتهاء الصراع منذ عام ١٩٩٤. لقد قدمت رواندا بالفعل خبرات رفيعة المستوى بشأن عدد من المسائل، منها على سبيل المثال لا الحصر، الخبرة والدراية في مجال تنسيق المعونة، والقدرات الشرطية المتخصصة، وبناء المؤسسات العسكرية، وإصلاح قطاع الأمن. وبروح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، نظل على استعداد لتقديم هذا الدعم.

**السيد ليو جياي (الصين)** (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم. كما تود الصين أن تشكر الممثل الدائم لكرواتيا، السفير دروبنيك، على عرضه تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السابعة (A/68/729)، وتثني على الممثل الدائم للبرازيل، السفير باتريوتا، على العمل الذي قام به بصفته رئيس لجنة بناء السلام. ونرحب بالبيان الذي أدلى به في بداية جلسة اليوم.

اتخذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ القرار بإنشاء لجنة بناء السلام، وقد كانت مبادرة مهمة اتخذها الأمم المتحدة في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ولها أهميتها البالغة فيما يتعلق بمساعدة البلدان الخارجة من الصراع على الاضطلاع بأنشطة بناء السلام.

البعثة للجنة في النظر في كيفية تكييف عملها مع الاحتياجات المتطورة في سيراليون على ضوء خطة البلد للازدهار.

ونرحب أيضا بخطط اللجنة لدعم غينيا - بيساو في إكمال دورة ديمقراطية كاملة، وتنسيق إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية. ونخطط علما أيضا بالدور المحوري الذي تضطلع به اللجنة في دعم عملية الانتقال من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق الأمم المتحدة القطري بحلول نهاية العام، فضلا عن دعمها للتحول الاجتماعي - الاقتصادي في ليبيريا.

وإذ تضع رواندا في اعتبارها الدور الإيجابي للمرأة في التعمير بعد انتهاء الصراع، فإنها ترحب بمراعاة اللجنة للبعد الجنساني في أنشطة بناء السلام. ونشيد بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لاستكشاف دور المرأة في تحول المجتمعات الخارجة من الصراع والتوعية به. ونتوق بشدة إلى أن يتجسد واقعاً التزام الأمين العام بتخصيص ١٥ في المائة من الأموال التي تديرها الأمم المتحدة لمشاريع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وفيما يخص أساليب عمل اللجنة، فإننا نحضنها على استخلاص الممارسات الجيدة من السنوات التسع الماضية وتوثيقها، بما في ذلك من خلال تشجيع التعلم المتبادل بين التشكيلات القطرية. ويجدوننا الأمل في أن يتيح استعراض عام ٢٠١٥ المقبل الفرصة لمعالجة المسائل المتعلقة في أساليب عمل اللجنة. ونعتقد أيضا أنه كان ينبغي للأمم المتحدة، منذ عام ٢٠٠٥، أن تتمكن من تحديد بعض أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بأنواع التدخلات التي تحدث تغييرا حقيقيا في حياة الناس في البلدان الخارجة من الصراعات. وينبغي أن يساعدنا استعراض عام ٢٠١٥ في أن نقيّم كيف يمكن للجنة بناء السلام أن تدعم جدول أعمال بناء السلام في الأمم المتحدة الذي لا ينفك يتطور ويتسع نطاقه.

العمالة والتأمينات الاجتماعية. لذلك ينبغي أن يركز المجتمع الدولي على تعبئة الموارد. وعلى البلدان أن تفي بالتزاماتها في مجال العون في الوقت المناسب لمساعدة البلدان المضيفة على الإسراع في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار، وتمكين السكان من التمتع بثمار السلام في أقرب وقت ممكن من أجل إرساء أساس متين لعملية إحلال السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

ثالثاً، احترام الملكية الوطنية يكمن في صميم أنشطة بناء السلام. فالبلدان الخارجة من صراعات تتحمل المسؤولية الأولى عن بناء السلام لديها. وتتفاوت الأزمنة التاريخية والظروف السائدة في هذه البلدان. لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم احتراماً تاماً سيادة وإرادة البلدان المعنية، وأن يعمل على مساعدة تلك البلدان في استكشاف سبل التنمية التي تناسب ظروفها الخاصة والتي تمكنها من استغلال ما لديها من مزايا بصورة كاملة. من المهم أيضاً، وفقاً لاستعدادها مساعدة هذه البلدان في مجال بناء القدرات، مع التركيز على الموارد البشرية وتوفير التدريب لهذه الموارد. وينبغي للبلدان أن تستخدم استخداماً كاملاً مواردها البشرية وخبراتها الفنية بغية للنهوض بمستوى الحكم.

رابعاً، يعزز التنسيق الدولي بناء السلام. وبناء السلام يشمل سائر المسائل السياسية والأمنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك ينبغي على المنظمات الدولية تعزيز التنسيق فيما بينها، ومع الأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام تقوم بدور تنسيقي في هذا الصدد. في تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي في زيارة مشتركة إلى منطقة الساحل من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. حققت تلك الزيارة نتائج جيدة. لقد كانت تلك ممارسة ممتازة وينبغي أن تتواصل وتوسع. ويحدونا الأمل في أن تعمل الأمم المتحدة على إقامة علاقة مستقرة وتعاونية مع المؤسسات

في السنوات الأخيرة، ظلت لجنة بناء السلام تسعى لتنفيذ الولايات التي أناطتها بها الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتعمل بنشاط في تنسيق المساعدة الدولية لبناء السلام في بلدان مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وقد تراكم لديها قدر كبير من الخبرة، وحقت نتائج مهمة. الجدير بالذكر بصفة خاصة في هذا الصدد أن الأمم المتحدة حققت إنجازات ملحوظة في مساعدة تيمور - ليشتي وسيراليون في القيام بأنشطة بناء السلام، مما مكن هذين البلدين من أن يصبحا من التجارب الناجحة في الميدان. على المجتمع الدولي أن يسعى إلى استخلاص دروس عملية من الخبرة المكتسبة في تلك البلدان.

ونرى أن من المهم، من أجل زيادة تعزيز أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، أن تؤخذ في الاعتبار الجوانب التالية.

أولاً، توطيد السلام والاستقرار شرط مسبق لبناء السلام. في البلدان التي خرجت مؤخرًا من الصراعات، لا تزال الحالات الداخلية هشة نسبياً. وبالتالي، ينبغي النظر إلى المحافظة على الأمن والاستقرار الوطنيين بوصفها أولى الأولويات. على المجتمع الدولي، من خلال الوسائل السلمية، بما فيها المساعي الحميدة والوساطة والحوار، أن يساعد البلدان المعنية في تحقيق الانتقال السياسي والمصالحة الوطنية. ومن المهم مساعدة الأطراف المعنية في أن تأخذ في الاعتبار مصالح بلدها وشعبها، وتحسين الاتصال والتنسيق، وتعزيز الثقة المتبادلة، والمحافظة على الوحدة، وتسوية خلافاتها بروح من التراضي وعلى النحو الصحيح من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين.

ثانياً، إن الإسراع في الانتعاش الاقتصادي والتنمية حجر الأساس في بناء السلام. وإن التخلف الاقتصادي والاجتماعي السبب الجذري للصراع. إن العديد من البلدان والمناطق الخارجة من صراع تواجه تحديات هائلة فيما يتعلق بإعادة بناء اقتصاداتها وهيكلها الأساسية، وفي القضاء على الفقر وتوفير

إن إندونيسيا إذ مضت قدما بتوصيات استعراض عام ٢٠١٠، لا سيما في مهام الدعوة وتعبئة الموارد والاهتمام المستدام والتماسك، يسرها أن ترحب بالتقرير السنوي للجنة بناء السلام لعام ٢٠١٣ (A/68/729). ونلاحظ مع التقدير تركيز التقرير على دعم أساليب عمل لجنة بناء السلام بشأن بحث سائر المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التأمل في السياسة.

كما نعم، أنشئت لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية لكنها حظيت بدعم القدرة الشديدة للأمم المتحدة على عقد الاجتماعات. بينما ينطوي عمل لجنة بناء السلام بحكم طبيعته على تقديم التوصيات، فإنه في ضوء الرغبة المستمرة والتي يمكن تفهمها لسائر الأطراف، وخاصة البلدان المتأثرة بالصراعات، ينبغي أن يكون للجنة أثر قوي. بالإضافة إلى تسخير الدعم من أجل نزاع بعينه، فإن حتميات الانتعاش وإعادة الإعمار في البلدان الستة المدرج في جدول أعمالها، أدت للجنة على مر السنين دوراً حيويًا في حشد الاهتمام الدولي لبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وقد مكنت من القيام بجهد أكثر اتساقاً فيما بين الجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة وخارج الأمم المتحدة.

ومع ذلك، تظل هناك تحديات مختلفة. إن كفاية الموارد المالية والتقنية، والدعم السياسي، أن تلك من بين الأسباب الرئيسية التي تجعل عمل اللجنة غير واضح بجلء. ويجب علينا جميعاً أن نقدم مساهمتنا بغية المساعدة في تعزيز عمل لجنة بناء السلام. أود أن أتشاطر معكم بعض وجهات نظر إندونيسيا بشأن تحديات المستقبل والفرص المتاحة، فضلاً عن العناصر الرئيسية التي يمكن أن تسهم في إيجاد حلول في عام ٢٠١٥ عند استعراض هيكل بناء السلام، وإليك فيما يلي وجهات النظر تلك:.

أولاً، بينما نشدد على أهمية استراتيجيات بناء السلام على صعيد الملكية الوطنية، نؤكد على أهمية استمرار الجهود المبذولة على أساس الخطط والتوصيات الواردة في التقارير

الدولية والإقليمية، بينما ينبغي في الوقت نفسه، لضمان تحقيق أنشطة بناء السلام لنتائج إيجابية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتسخير المزايا الفريدة للمنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية.

تؤيد الصين أنشطة بناء السلام في البلدان الخارجة من صراعات، وتشارك بهمة ونشاط في أعمال لجنة بناء السلام. وبحلول عام ٢٠١٥، سيحل موعد استعراض السنوات الخمس لأنشطة لجنة بناء السلام. ونأمل أن يساعد هذا الاستعراض على الاستمرار في استغلال إمكانيات لجنة بناء السلام، ليتسنى لها القيام بدور أكبر في أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. إن الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي والقيام بدور في مساعدة البلدان الخارجة من صراعات لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

**السيد بيركايا (إندونيسيا)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أشكر السفير أنطونيو دي أغويار باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام، على بيانه الشامل. وأود أيضاً أن أشيد بعمل والتزام الرئيس السابق وهو أيضاً نائب الرئيس الجديد، السفير فلاديمير دروبنيك، وأشكر جميع رؤساء التشكيلات القطرية الستة، وأخص بالشكر السفير محمد لوليشكي، ممثل المغرب، بوصفه الرئيس الجديد لتشكيل جمهورية أفريقيا الوسطى.

يود وفدي أيضاً أن يعرب عن تقديره العميق لمساعدة الأمين العام جودي شنغ - هوبكتر، رئيسة مكتب دعم بناء السلام، وكينيث غلوك، نائب رئيسة مكتب دعم بناء السلام، ولجميع أعضاء فريقهما على عملهم الدؤوب والتزامهم الشديد بدعم ولاية لجنة بناء السلام وإدارة صندوق بناء السلام.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل تونس باسم مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز الأعضاء في لجنة بناء السلام في وقت سابق من هذا الصباح.

لإعطاء الأولوية للأنشطة ذات الصلة بتعبئة الموارد، بما في ذلك زيادة التركيز على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى جمع الموارد. وكما يقول التقرير، فإن دور اللجنة لا يتمثل في جمع الأموال وإنما في توسيع نطاق القاعدة وكفالة انخراط الجهات المانحة التقليدية والجديدة الثنائية والمتعددة الأطراف في البلدان المضيفة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الاستعانة بالخبرات المدنية الأساسية، وبالشراكة مع مبادرة الأمم المتحدة لبناء القدرات المدنية، يمكن أن يترك أثراً أكبر على عمل اللجنة.

رابعا، سيكون لعقد الدورة الاستثنائية السنوية الأولى للجنة بناء السلام في ٢٣ حزيران/يونيه، بوصفها محفلها الموضوعي الرئيسي لتوجيه السياسات، دور هام في تحسين أساليب عمل اللجنة. كما ستفيد الدورة في التشجيع على تهيئة فرصة سنوية لمشاركة الدول الأعضاء والبلدان المدرجة في جدول الأعمال وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على نطاق واسع. ويسر إندونيسيا أن تشارك في تيسير الاتفاق على طرائق عمل الدورة وفي تحديد ومناقشة موضوع رئيسي ومواضيع فرعية لها. ونعتقد أن تعبئة الموارد وبناء القدرات والدروس المستفادة، باعتبارها جوانب للموضوع الرئيسي، ستمهد الطريق أمام اللجنة لاتخاذ إجراءات عملية وملموسة. ونظرا لأن الهيئات الحكومية ذات الصلة في العواصم هي التي تقوم عادة بتحديد السياسات واتخاذ القرارات بشأن مبادرات بناء السلام، نشجع الدول الأعضاء على إيفاد كبار المسؤولين المعنيين في عواصم هذه الدول للمشاركة بصورة مباشرة في الدورة التي تستمر يوما واحدا في حزيران/يونيه. ونتوقع ألا يكون الاجتماع ممارسة للعمل كالمعتاد، بل ستُجرى مناقشات مثمرة وستُخذ قرارات.

وعقد الدورة السنوية للجنة بناء السلام مباشرة في أعقاب الاجتماع السنوي لأصحاب المصلحة في صندوق بناء السلام سيولد فرصا لتعزيز العلاقات بين اللجنة والصندوق

السنوية السابقة في لجنة بناء السلام. وقد تم بالفعل تحديد العديد من النقاط الجيدة، وينبغي أن ينصب التركيز على تنفيذ هذه المسائل. في الواقع، إن ما سيظل يقرر فعالية لجنة بناء السلام النتائج التي تسفر عنها الأعمال الملموسة التي تقوم بها اللجنة.

في سياق الدور الذي يقوم به الأعضاء في لجنة بناء السلام ذات الهيكل الفريد، نتفق في الرأي على أنه لا يزال يتعين على اللجنة الاستفادة استفادة كاملة من جانب القوة ذاك لمضاعفة أثرها إلى الحد الأقصى. ثمة حاجة إلى تعميق التفاعل الموجه نحو العمل بين الأعضاء، وينبغي أن تستمر لجنة بناء السلام في تشجيعهم على القيام بمهام طوعية على أساس خبرتهم في دعم أولويات بناء السلام التي يحددها السكان المحليون.

ثانيا، من الأهمية بمكان ضمان الاتساق في حفظ السلام وبناء السلام لمنع الانتكاس إلى الصراع وبناء السلام والتنمية المستدامين. إن قرار مجلس الأمن ٢٠٨٦ (٢٠١٣) يشدد على الترابط بين عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، ويعرب عن استعداده للاستفادة من أدوار لجنة بناء السلام. في المجال الاستشاري ومجالي الدعوة وتعبئة الموارد

ويحدونا الأمل في ترجمة التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام إلى مزيد من التآزر بين حفظ السلام وبناء السلام.

ثالثا، لا تزال تعبئة الموارد أمرا محوريا. وتؤكد إندونيسيا ضرورة اتباع نهج شامل إزاء هذه المهمة. بما يتيح الاستفادة الكاملة من السبل الأخرى للتجارة والاستثمار، بالإضافة إلى المعونة. وفي هذا السياق، ساعدت إندونيسيا في عام ٢٠٠٨ على تيسير صياغة سياسات اللجنة بشأن دور القطاع الخاص في بناء السلام. ويسرنا أن انخراط اللجنة مع القطاع الخاص والذي يرمي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي قد كُثف باتخاذ العديد من المبادرات الجديدة بالثناء في السنوات الأخيرة. ولكن لا يزال هناك مجال لتحسين المشاركة مع القطاع الخاص في بناء السلام. وإندونيسيا تؤيد الجهود التي تبذلها اللجنة

تلك الهيئات، بما في ذلك مجلس الأمن، وتكثيفه. غير أنه يتعين ألا يتخذ هذا التفاعل شكلا رسميا مُبالغاً فيه. وترى البرتغال أنه ينبغي توحيد أساليب عمل وأنشطة لجنة بناء السلام ومختلف التشكيلات القطرية المخصصة قدر الإمكان بغية تحقيق أقصى قدر من التأزر وزيادة إمكانية التنبؤ ببرنامج العمل والقدرة على المقارنة بين قابلية التحليلات التي ستُجرى مستقبلا. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء أداة للتخطيط والرصد لاستخدامها في عمل لجنة بناء السلام.

ثانيا، ترى البرتغال أن الدورة الاستثنائية السنوية، التي ستنتقل في هذا العام، نموذج مبتكر ومنبر هام للتدبر والحوار المتعمق بشأن بناء السلام، وهو ما من شأنه أن يسهم في زيادة التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في أنشطة بناء السلام. وكما ذكرنا، فإن المناقشات في الدورة السنوية ينبغي أن تركز على تحقيق التكامل بين مسأليتي الأمن والتنمية الترادفيتين. كما ينبغي النظر في هذه المواضيع جنبا إلى جنب مع الأبعاد السياسية والإنسانية لبناء السلام، فضلا عن مراحل الإنعاش المبكر. ومن شأن هذا النهج أن يتيح للجنة بناء السلام إطارا أكثر اكتمالا وتمكينا لتوصياتها ومبادراتها، الأمر الذي سيجعلها ذات تأثير أكبر على أرض الواقع. وبخصوص تفاصيل دورة حزيران/يونيه، سيكون من المهم أن نعرف في أقرب وقت ممكن قواعد المشاركة والتي نعتقد أنها ينبغي أن تكون مفتوحة أمام الدول الأعضاء المهتمة بالأمر. وهذه الطرائق ستساعد على ضمان مشاركة ممثلين من العواصم وعلى إجراء مناقشات أكثر ثراء وموضوعية.

ثالثا، على الرغم من أن بعض التوصيات المقدمة في عام ٢٠١٠ لا تزال صالحة، فإن نطاق استعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠١٥ ينبغي أن يكون أكثر شمولا وأن يربط بين الهيكل والمناقشات والعمليات المواضيعية الأوسع نطاقا، مثل الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة ومجموعة

وتحقيق التأزر بين أعمالهما. ويسرنا أن تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/68/722) يُبين حدوث زيادة كبيرة في المخصصات لعام ٢٠١٣ والتي بلغ إجماليها ٨٦,٧ مليون دولار جرى تخصيصها لصالح ١٤ بلدا، مع التركيز على البلدان الستة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وبخصوص بدء استعراض عالمي، نود أن نؤكد على أهمية التشاور الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في صياغة خطة العمل المقبلة وهيئة الصندوق بفعالية، استعدادا للفترة من ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦. ونحن نؤيد الهدف الذي تسعى اللجنة إلى تحقيقه والمتمثل في حشد موارد جديدة خلال الاجتماع السنوي المقبل لأصحاب المصلحة، مع أخذ نتائج استعراض الصندوق لعام ٢٠١٣ في الاعتبار.

وفي الختام، نحن نؤكد على الدور الرئيسي الذي تقوم به اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، إلى جانب الحوارات الحكومية الدولية المنتظمة، في توفير توجيه للصندوق في مجال السياسات من أجل تحسين نتائجه. وإندونيسيا، من جانبها، ستواصل المساهمة بنشاط في تعزيز عمل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

**السيد بوكارينيو (البرتغال)** (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/68/729) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/68/722). وترى البرتغال أن هذه المناقشة ذات أهمية خاصة في سياق الاستعراض العشري الشامل المقبل لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠١٥.

وتعرب البرتغال عن تأييدها التام للمواقف التي عرضها السفير ماير - هارتغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أركز على نقاط أربع. أولا، إن نتائج التفاعل بين لجنة بناء السلام وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة تثلج صدورنا. وينبغي الاستمرار في تعزيز التعاون مع



البرازيل، السفير باتريوتا، على بيانتهما وإسهامتهما في عمل اللجنة. ونود أيضا أن نسجل تقديرنا للدعم الثابت الذي يقدمه مكتب دعم بناء السلام لأعمالنا.

ويقدم التقرير المعروض علينا (A/68/729) لمحة مفيدة عن أعمال لجنة بناء السلام خلال دورتها السابعة. ويوصي أيضا بجدول أعمال قابل للتنفيذ للمستقبل. إن باكستان تدعم تركيز التقرير على المهام الرئيسية الثلاث، المتمثلة في الدعوة وإدامة الاهتمام وتعبئة الموارد وتحقيق الاتساق. ونحن نستعد للدورة الاستثنائية السنوية الأولى للجنة، التي ستعقد خلال شهر حزيران/يونيه، وخلال الفترة التي تسبق الاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام في عام ٢٠١٥، تقدم مناقشة اليوم فرصة جيدة للتقييم، وأود أن أتناول بعض النقاط في هذا الصدد.

من الواضح وجود توافق آراء متزايد حول مفهوم بناء السلام كمحفز لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في حالات النزاع وما بعد النزاع. وبالتالي، يظل الأساس المنطقي للجنة بناء السلام صالحا وقويا. ويتمثل السؤال فيما إذا كنا قد قمنا باستغلال الإمكانيات الكاملة لهذه الهيئة الفريدة. وتمثل تشكيلة وأهداف اللجنة اعترافا بأن بناء السلام عملية معقدة، تنطوي على أبعاد سياسية وأمنية وإنسانية وإغاثية، وبضرورة تمثيل ومشاركة الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة بشكل أوسع في مواصلة النهج الشامل المطلوب. وذلك هو السياق الذي يمكننا أن نقيم فيه النتائج والآثار، وتقييم الكيفية التي تناولت بها اللجنة ونفذت مهامها الأساسية المتعلقة بمساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

إن بناء السلام ليس مهمة معقدة وطويلة الأجل فحسب، بل إنه مكلف أيضا. حيث يتطلب موارد بشرية ومالية. وقد يعرض عدم توفير الموارد الكافية في الوقت المناسب، للخطر جهودا بأكملها. والشعور العام هو عدم تحقق التوقعات فيما يتعلق بحشد الموارد الخارجية، لأسباب مختلفة. ومن ناحية

الدول الهشة السبع وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن ثم، فإنه يُنتظر أن تشكل مختلف المبادرات المقررة لعام ٢٠١٤ إسهامات هامة في عملية الاستعراض لعام ٢٠١٥، بل وربما في العملية الجارية لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونرحب بإمكانية توجيه الدعوة إلى رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون لعرض أفكاره وخبراته بشأن عملية الانتقال الجارية إلى وجود للأمم المتحدة في صورة فريق قطري يركز على التنمية، وهي مبادرة يمكن أن تندرج في إطار التحضير لاستعراض عام ٢٠١٥. غير أنه سيكون من المهم بنفس القدر التفكير في حالي جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو المحددتين والنظر في الدروس المستفادة وفي قدرة المجتمع الدولي في هذه السياقات، وذلك من أجل أن نتفادى مستقبلا تكرار النكسات الخطيرة التي حدثت في تلك البلدان.

وبخصوص صندوق بناء السلام، نود أن ننوه باستخدام موارد من مرفق الاستجابة الفورية، والتي بلغت حوالي ٥ ملايين دولار، تُخصّصت لغينيا - بيساو.

إن تلك التجربة مثال على الكيفية التي يمكن من خلالها للجنة بناء السلام أن تنوع، وفي الواقع فإنها قد نوعت إطار عملها، مساعدة بذلك بلد ما على استعادة النظام الدستوري وتوطيد سيادة القانون.

أخيرا، فإننا نتطلع إلى نتائج الاستعراض المستقل لصندوق بناء السلام الذي طلب إجراؤه خلال عام ٢٠١٣، والذي سيكون مهما لتحديد حجم الأموال اللازمة وتوجيه تخصيصها.

**السيد أحمد (باكستان)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتونس بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

وأود أيضا أن أشكر سفير كرواتيا، السفير درويناك، رئيس لجنة بناء السلام المنتهية ولايته، والرئيس الحالي، سفير

الاهتمام الاستراتيجي بحفظ السلام وبناء السلام الذي أشارت إليه الوفود الأخرى اليوم. وبصفة باكستان بلدا رائدا في مجال المساهمة بقوات، وكعضو في مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، فإنها فخورة بالإسهام في هذا الجهد.

ويتمثل جوهر تحقيق الاتساق بين مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك أعضاء لجنة بناء السلام، في توجيه الاهتمام والموارد للأولويات المحددة على الصعيد الوطني. وثمة أيضا مجال لتعزيز التآزر والتنسيق بين مختلف الآليات داخل اللجنة، بما في ذلك التشكيلات القطرية واللجنة التنظيمية. يجب أن نشرع في بذل جهود جماعية منسقة، واتخاذ إجراءات مؤسسية، لتعزيز إمكانيات جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة الموجودة حول الطاولة وفي الميدان. وبالنظر إلى أن لجنة بناء السلام قد أنشئت في المقام الأول باعتبارها هيئة استشارية، يجب علينا أيضا دراسة كيف يمكن جعل هذا الدور الاستشاري ذو صلة أكبر بمجلس الأمن، فيما يخص مسألتَي السلام والأمن، والجمعية العامة، فيما يتعلق بقضايا بناء السلام والتنمية الأوسع. كما أشار المتكلمون الآخرون، جرى تحقيق تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة، تمثل سيراليون مثلا نموذجا عليه. لكن تظل ثمة تحديات كبيرة في مجال بناء السلام. وقد أظهرت بعض الانتكاسات الأخيرة في حالات أخرى أن خطر الانتكاس حقيقي، وأنه يجب عمل المزيد لمعالجة الأسباب الجذرية.

أخيرا وليس آخرا، ينبغي أن يسترشد عملنا في اللجنة والاستعراض المقبل بمواقف البلدان المدرجة في جدول الأعمال وردود أفعالها، وكنا نود أن تستفيد من هذا الجانب خلال هذه المناقشة أيضا. وبالمقارنة مع مجلس الأمن، تكمن الميزة الرئيسية للجنة بناء السلام في قدرتها على إشراك البلدان المعنية مباشرة في جميع مراحل عملها. ويعد الاستغلال الكامل لتلك الميزة، السبيل لتحقيق النجاح، إذ أن بناء السلام على نحو

أخرى، لا يبدو أن تعبئة الموارد الداخلية حظت بالاهتمام اللازم. وذلك الجانب حاسم الأهمية، إذا أردنا أن ننجح في جعل السلام مستداما، وتمكين البلدان المعنية من الوقوف على أقدامها. وقد يكون من الصواب القول بأن تعبئة الموارد ليست في حد ذاتها جمع للأموال في سياق لجنة بناء السلام. وإلى جانب ذلك، تملك البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في الواقع أكثر مما يمكن أن تتوقع تلقيه من صندوق بناء السلام وغيره من الآليات. وفي مثل هذه الحالات، تكمن القيمة المضافة للجنة في دعم صياغة استراتيجيات وطنية لتعبئة الموارد، والمساعدة على تعزيز المؤسسات، من أجل متابعة تلك الاستراتيجيات. على العموم، ينبغي أن تتمثل مشاركة لجنة بناء السلام في وضع استراتيجيات لتعبئة الموارد بمختلف أبعادها، بما يتماشى مع المتطلبات المحددة للبلدان المعنية. ويجب علينا أن نقوم بما هو أفضل فيما يخص مواءمة مصادر التمويل مع أولويات بناء السلام على الصعيد الوطني. وستساعد بالتأكيد آليات التمويل الأكثر مرونة والموجهة على نحو أفضل لتحقيق أهداف السلام والأمن. وينبغي أيضا أن تيسر حقيقة أن العديد من أعضاء لجنة بناء السلام هم أيضا مانحون رئيسيون، عملية بلوغ تلك الأهداف.

ومن المهم أيضا أن نرى بناء السلام في سلسلة متواصلة، من مرحلة منع نشوب الصراع إلى مرحلة حفظ السلام وحتى مرحلة ما بعد الصراع. وتنفذ بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، حيثما يجري نشرها، مهامها حاسمة فيما يخص بناء السلام في إطار ولاياتها المتكاملة. ويساعد حفظة السلام هناك، بوصفهم بناءة سلام في وقت مبكر، على إرساء الأسس لإحلال سلام دائم. وينشر اليوم الجزء الأكبر من موارد حفظ السلام في بعثات متعددة الأبعاد، وبالتالي تظهر الحاجة إلى جعلها أكثر فعالية. وشكل القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي اعتمد خلال رئاسة باكستان لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير من العام الماضي، معلما في هذا الصدد. حيث عزز

وفي جنوب السودان أن علينا باستمرار استعراض نُهجنا لبناء السلام وتحسينها. فبناء السلام أخذ يصبح أكثر تعقيدا وتحديا للأمم المتحدة، فيما تبرز مسببات جديدة للصراع، مثل الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والتجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية. ويجب علينا أن نعلو إلى مستوى تلك التحديات الجديدة.

وكان للجنة بناء السلام بعض النجاحات في الاستجابة لتلك التغييرات. فقد ذكرتُ سيراليون. وفي بوروندي، أدّت اللجنة عملا سياسيا متمما، إذ أسدت المشورة إلى مجلس الأمن والفريق القطري التابع للأمم المتحدة بشأن كيفية التعامل مع التطورات السياسية. ونتطلع إلى مواصلة اللجنة هذا العمل في بوروندي خلال عام ٢٠١٤ وما بعده.

وبالمثل، كان صندوق بناء السلام محرّكا رئيسيا للنجاح في عام ٢٠١٣. فالدعم الموجه إلى اليمن وسيراليون والصومال ساعد على تقوية العمليات السياسية الهشة، من خلال توفير أنشطة قوية ومتضافرة. ولا تزال المملكة المتحدة مؤيدا قويا للصندوق، وستواصل مساهمتها الكبيرة فيه خلال عام ٢٠١٤. ونحن نحث الآخرين على القيام بالشيء نفسه.

أخيرا، أود أن أقول كلمة بشأن الاستعراض الذي سيقام في عام ٢٠١٥. تعتقد المملكة المتحدة أن الاستعراض ينبغي ألاّ يركّز على المؤسسات التي أنشئت في عام ٢٠٠٥ فحسب، وإنما ينبغي له أن ينظر في فعالية أنشطة الأمم المتحدة كافة لبناء السلام، والإسهامات التي قدمتها جميع الأذرع التشغيلية للأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة في مجال بناء السلام، بما في ذلك الأمانة العامة، والوكالات، والصناديق، والبرامج. إن بناء السلام يمضي قدما منذ عام ٢٠٠٥، وهو مدمج الآن أكثر بكثير في صلب العمل اليومي لأجزاء كثيرة من هذا النظام. ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة بين الدول الأعضاء في

الفعال يتحقق أساسا من الملكية الوطنية الحقيقية والشراسة الدولية الملتزمة. وفي التحليل النهائي، يقاس نجاح لجنة بناء السلام بتحقيق النتائج الملموسة في الميدان، وبتحسن حياة الناس العاديين المتأثرين بالتراع. وينبغي أن يظل ذلك هو المحك، ونحن نعمل على النهوض بجدول بناء السلام، وتعزيز هيكل بناء السلام معا.

**السيد منفورد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة السنوية. كما أود أن أشكر رئيس لجنة بناء السلام على إحاطته الإعلامية، والأمانة العامة على قيامها بإعداد التقرير (A/68/729).

إن عام ٢٠١٣ كان عاما متفاوتا في مجال قيام الأمم المتحدة ببناء السلام. فبالتوازي مع الجلسة المعقودة هذا اليوم، يعكف مجلس الأمن على مناقشة معلم هام بينما ينهي بعثة الأمم المتحدة إلى سيراليون. لقد عمل شعب سيراليون جاهدا في سبيل تحقيق الاستقرار في بلده. وعلى الرغم من أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات، فهو يمضي الآن في السبيل الذي يؤدي إلى تحقيق مستقبل أكثر إشراقا.

وينبغي للأمم المتحدة أن تكون فخورة بالدور المحوري الذي قامت به لمساعدة سيراليون على التعافي من الحرب الأهلية المدمرة. فهي مثال على مدى قدرة التدخلات الفعالة والمصممة والمخططة جيدا التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال بناء السلام على تحسين حياة الناس. وهي تبيّن الأثر الذي يمكن أن ينجم عن لجنة بناء السلام جرّاء عملها إلى جانب بعثة للأمم المتحدة.

لقد علمتنا تجارب ١٥ عاما من عمل الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون أن الملكية الوطنية القوية لعمليات بناء السلام الشاملة، والتركيز على بناء مؤسسات وطنية أمان ضروريان لكفالة تحقيق السلام الدائم. ومع ذلك، تثبت الانتكاسات الأخيرة للصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى

الوقت المناسب. وننتطلع إلى مواصلة عملنا مع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة لكفالة أن يكون دعمنا هادفا وفعالا.

وبينما نقرب من الاستعراض العشري لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة، من المناسب لنا تقييم التقدم المحرز، والنظر في كيفية جعل هذا الهيكل أكثر فعالية. وترحب أستراليا بالجهود التي تضطلع بها لجنة بناء السلام لتنفيذ التوصيات التي صدرت عن الاستعراض الذي جرى في عام ٢٠١٠، خاصة ما يتعلق بتحسين أساليب عملها. ونشعر بالتشجيع تجاه خطط عقد دورة سنوية للجنة بناء السلام، ابتداء من هذا العام، لتمكين قيام تفاعل أوثق بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة في نيويورك، وفي العواصم، وفي الميدان. ومن شأن ذلك أن يساعد على تبسيط أساليب عمل لجنة بناء السلام، وتعزيز أهمية عمل اللجنة وتماسكه في الميدان.

وهناك مسألة رئيسية لاستعراض عام ٢٠١٥ تكمن في العلاقة المتطورة للجنة بناء السلام مع الأجهزة الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة، ألا وهي الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وثمة أهمية حاسمة للحاجة إلى تعزيز الصلات القائمة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. ومن الأمور الأساسية أن تكون تلك العلاقة فعالة وتعاونية قدر الإمكان. وأستراليا، بوصفها عضوا غير دائم في المجلس، تؤيد بشدة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء بين الهيئتين. فبإمكان أعضاء المجلس أن يتعلموا الكثير من مشورة التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام، سواء كانت تلك البلدان تواجه الانتكاس والعودة إلى الصراع أو تمر بفترة انتقالية. وقد قلنا سابقا إن بوسع لجنة بناء السلام أن تعمل كآلية للإنذار المبكر للمجلس. فمشاركتها العمل مع أصحاب المصلحة المحليين تعطيها رؤية قوية تتعلق بالتطورات التي تحدث على أرض الواقع. وينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل التركيز على توضيح نطاق دورها الاستشاري في سياقات

الأشهر المقبلة، بينما نعمل على تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في إيجاد أمم متحدة أكثر فعالية وكفاءة.

**السيد فيرسيجي** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير درويناك والسفير باتريوتا على البيانين اللذين أدليا بهما صباح هذا اليوم. وترحب أستراليا بمناقشة الجمعية العامة السنوية في هذا العام بشأن تقرير لجنة بناء السلام (A/68/729) وصندوق بناء السلام (A/68/722). فأعمال اللجنة وأداء الصندوق أمران أساسيان لبناء السلام المستدام في البلدان الخارجة من الصراع.

إن سيراليون، بوصفها من البلدان الأولى المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، مثال هام على نجاح الانتعاش وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع. فمع انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون الأسبوع المقبل، سوف يتحول تركيز سيراليون من توطيد السلام إلى حفز التنمية الاقتصادية. وسوف تحظى سيراليون في هذا المسعى بالدعم الكامل من المجتمع الدولي والوكالات التابعة للأمم المتحدة على أرض الواقع. وترحب أستراليا، بوصفها عضوا في تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام، بحقيقة أنه للمرة الأولى منذ إنشائها، تعمل اللجنة على تقليص مشاركتها في أحد البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وهذا يظهر التقدم البارز الذي أحرزته سيراليون شعبا وحكومة منذ نهاية الحرب الأهلية.

وترحب أستراليا أيضا بأهلية بابوا غينيا الجديدة لتلقي الدعم من صندوق بناء السلام، الذي سيركّز على أولويات بناء السلام في بوغانفيل. ومع الاستفتاء بشأن مستقبل المركز السياسي لبوغانفيل، المقرر إجراؤه بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠، ستكون السنوات المقبلة حاسمة لتدعيم عملية بناء السلام. وأستراليا ملتزمة بتشجيع جميع الأطراف ودعمها تجاه العمل من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق بوغانفيل للسلام في

مكتب دعم بناء السلام وجميع وكالات الأمم المتحدة لتحقيق هدف الأمين العام، ألا وهو تخصيص ١٥ في المائة من أموال صندوق بناء السلام لتمويل المشاريع التي تركز على المساواة بين الجنسين. وفي حين أنه من المخيب للآمال عدم تحقيق سوى ٧,٤ في المائة من تمويل هذا الهدف في عام ٢٠١٣ - بتراجع عن نسبة ١٠,٨ في المائة عام ٢٠١٢ - نشعر بالتشجيع إزاء المكانة التي تحظى بها الاعتبارات الجنسانية وأعمال تمكين المرأة في المبادئ التوجيهية لصندوق بناء السلام، فضلا عن إطلاق برنامج تدريبي جديد في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتحض أستراليا اللجنة على مواصلة جهودها الرامية إلى إدماج البعد الجنساني في جميع ما تضطلع به من أعمال. ونرحب بكل الجهود الرامية إلى النظر في تحقيق الإنعاش الاقتصادي والمصالحة الوطنية من خلال المنظور الجنساني، كما تفعل وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونؤيد بقوة شراكة لجنة بناء السلام مع كيان الأمم المتحدة للمرأة. فهذه الشراكة ذات أهمية بالغة في زيادة الوعي بدور المرأة في إحداث التحول في المجتمعات الخارجة من الصراع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

قطرية محددة، بغية تحديد أفضل طريقة لإضافة قيمة إلى عمل المجلس. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة لجنة بناء السلام التي تقضي بوضع الأهداف والمعالم الرئيسية لكل بلد من البلدان المدرجة في جدول أعمالها خلال عام ٢٠١٤.

وتنوّه أستراليا أيضا بعمل بناء السلام الذي تضطلع به الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة في الميدان. فهي موجودة منذ فترة أطول بكثير من وجود لجنة بناء السلام، ولا بد أن نتذكر أنها تتحلى بخبرة ومعرفة كبيرتين لمشاطرتهما. وينبغي للتشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام أن تنخرط في تفاعلات أكثر انتظاما مع وكالات الأمم المتحدة، بغية كفالة التماسك بين مختلف عمليات وأنشطة بناء السلام التي تجري في تلك البلدان. وتبرز تشكيلة ليبريا كمثال جيد على ذلك، حيث يُدعى أعضاء التشكيلة بانتظام إلى اجتماعات ومؤتمرات بالفيديو مع الجهات الفاعلة الرئيسية، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البنك الدولي، لمناقشة العمل الذي يقام به على أرض الواقع.

وتتصف لجنة بناء السلام بميزة نسبية كبيرة في العمل كجسر بين الحكومات والجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، سواء في الميدان أو في نيويورك. وتشجع أستراليا لجنة بناء السلام على بذل المزيد من الجهود للاستفادة من مشاركة أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بغية تنفيذ ولايتها على نحو كامل والاضطلاع بدورها السياسي المتمم. ومن خلال قيام لجنة بناء السلام بتعزيز انخراطها في العمل مع الكيانات الإقليمية ذات الصلة، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، يمكنها أن تساهم في التوصل إلى رؤية مشتركة لبناء السلام في سياق إقليمي.

أخيرا، بالنسبة إلى المسألة الحيوية المتمثلة بمشاركة المرأة في بناء السلام، ترحب أستراليا بالجهود المتواصلة التي يبذلها